العمل المأجور
و
رأس المال

كارل ماركس

كتبه ماركس على أساس المحاضرات التي
ألقاها من ١٤ إلى ٣٠ ديسمبر ١٨٤٧
نشر لأول مرة في جريدة "Neue
Rheinische Zeitung"**، مع مقدمة بقلم**
فريدريك انجلس وبتحريره، برلين ١٨٩١
الناشر :دار التقدم موسكو
ترجمة :الياس شاهين

الفهرس

مقدمة فريدريك انجلس لطبعة عام ١٨٩١

صدر هذا البحث أولا في سلسلة من الافتتاحيات نشـــرتها جريدة "Neue Rheinische Zeitung" فـــي ١٨٤٩ ابتداء من ٤أبريل (نيسان). و عماده المحاضرات التـــي ألقاها ماركس عام ١٨٤٧، في رابطة العمـــال الألمـــان ببروكسل. و لم تتم هذه السلسلة .ذلك أن التعهـــد الـــذي ينطوي عليه تعبير "البقية تتبع" الواردة في نهاية المقال المنشور في العدد ٢٦٩ من الجريدة لم يتحقـــق نظـــرا للأحداث التي تسارعت في ذلك الحين – الغزو الروســـي في المجر، الانتفاضات في مـــدن درســـدن و ايزيرلـــون والبرفلد، و في مقاطعتي البالاتينا و بادن –، و التي أدت إلى إلغاء الجريدة نفسها (١٩ مايو–أيار 184.)و لم نجد قط مخطوطة البقية في أوراق ماركس بعد وفاته.

لقد صدر "العمل المأجور و الرأسمال" في كراس واحـــدة عدة مرات و صدر للمرة الأخيرة في عـــام ١٨٨٤ فـــي غوتينغين–زوريخ في "المطبعة التعاونية السويســـرية". وفي جميع الطبعات الصادرة حتـــى الآن، طبـــع الـــنص الأصلي بكل ضبط و دقة. و لكن هذه الطبعـــة الجديـــدة عبارة عن كراس للدعاية و من المنوي نشر ما لا يقـــل

عن ١٠٠٠٠ نسخة منها. و لذلك تساءلت فيما إذا كان ماركس يوافق على إعادة طبع النص الأصـــلي دون أي تعديل والحال هذه.

في العقد الخامس لم يكن ماركس قد انتهى مـــن وضـــع انتقاده للاقتصاد السياسي. و لم ينجز هذا العمل إلا فـــي أواخر العقد السادس.

و لذا فإن كتاباته التي صدرت قبل الكراس الأول مـــن مؤلفه "مساهمة في نقد الاقتصـــاد السياســـي" (١٨٥٩) تختلف في بعض النقاط عما كتبه بعد عام ١٨٥٩. فهـــي تحتوي تعابير وجملا كاملة تبـــدو، بالنســـبة للمؤلفـــات اللاحقة، غير موفقة وحتى خاطئة. مع أنه بديهي تمامـــا أن وجهة النظر السابقة هذه، التي هي درجة من درجات تطور المؤلف فكري، إنما يجب أن تـــنعكس أيضـــا فـــي الطبعات العادية المعدة لجمهور القـــراء العـــاديين و أن للمؤلف و للجمهور على السواء حقا ثابتا لا مراء فيـــه في إعادة طبع هذه الكتابات السابقة دون أي تعديل. وفي هذه الحال لن يخطر ببالي أبدا أن أبدّل فيها كلمة واحدة.

و لكن الوضع يختلف حين تكون الطبعة الجديدة معـــدة للدعاية بين العمال، بوجه الحصر تقريبا.

فمن المؤكد في مثل هذا الوضع أن ماركس كـــان عـــدل النص السابق الذي يعود إلى عام ١٨٤٩ وفقـــا لوجهـــة نظره الجديدة، و إني على ثقة بأني أعمل بروح ماركس

تماما إذ ألجأ في هذه الطبعة إلى بعض التعديلات والإضافات التي لا بد منها لأجل بلوغ هذا الهدف في كل النقاط الجوهرية.

ولذا أقول للقارئ سلفا: هاهو الكراس، لا كما دبجه ماركس في عام ١٨٤٩، بل تقريبا كما كان من المحتمل أن يكتبه في عام ١٨٩١. هذا مع العلم أن النص الحقيقي قد صدرت منه أعداد كبيرة من النسخ إلى حد أنها تتيح الانتظار إلى أن أتمكن من إعادة طبعه فيما بعد دون أي تعديل في طبعة للمؤلفات الكاملة. إن التعديلات التي أجريتها إنما تدور كلها حول نقطة واحدة. فما يبيعه العامل للرأسمالي لقاء الأجرة، إنما هو عمله حسب النص الأصلي، أما حسب النص الحالي فهو يبيع قوة عمله. و لا بد أن أوضح أسباب هذا التعديل. لا بد لي أن أقدم الإيضاحات للعمال لكي يروا أن المسألة ليست مجرد مسألة تعابير و كلمات، إنما هي، على العكس، نقطة من أهم النقاط في الاقتصاد السياسي بكليته. و لا بد لي أن أقدم هذه الإيضاحات للبرجوازيين لكي يقتنعوا بأن العمال الذين لم يحصلوا على أي تعليم والذين يمكن إفهامهم بسهولة أصعب الأبحاث الاقتصادية، هم أسمى بما حد له من أصحابنا "المثقفين" المتغطرسين الذين تظل مثل هذه المسائل المعقدة لغزا مغلقا على عقولهم طوال حياتهم.

إن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يستمد من النشاط العملي الصناعي هذه الفكرة الرائجة بين الصناعيين وهي أن الصناعي يشتري عمل عماله و يدفع أجره.

وقد كانت هذه الفكرة تكفي الصناعي تماما لمباشرة الأعمال و المحاسبة و حساب الأسعار. فما أن نُقلت بكل سذاجة إلى ميدان الاقتصاد السياسي، حتى أحدثَت فيه بلبلة غريبة و تشوشا مدهشا.

إن الاقتصاد السياسي يواجه الواقع التالي، و هو أن أسعار جميع البضائع، و منها سعر البضاعة التي يسميها "العمل" تتغير باستمرار؛ و أنها ترتفع و تهبط بفعل ظروف غاية في التنوع و التباين، و كثيرا ما لا تمت بأية صلة إلى إنتاج البضاعة نفسه، فيبدو أن الأسعار إنما تتحدد على وجه العموم بفعل الصدفة وحدها.

ولكن، ما إن ظهر الاقتصاد السياسي بمظهر العلم، حتى ترتب عليه، بين مهماته الأولى، أن يجد القانون الذي يختفي وراء هذه الصدفة التي تشرف ظاهريا على أسعار البضائع، والذي يسيطر في الواقع على هذه الصدفة عينها. و ضمن حدود هذه الأسعار، التي تتقلب باستمرار، و ترجحاتها تارة من أدنى إلى أعلى وطورا من أعلى إلى أدنى، بحَث الاقتصاد السياسي عن النقطة الوسطية الثابتة التي تدور تدور حولها هذه التقلبات وهذه الترجيحات.

وبكلمة موجزة، انطلق الاقتصاد السياسي من أسعار البضائع ساعيا وراء قيمة البضائع بوصفها القانون الذي يتحكم بالأسعار، وراء القيمة التي ستساعد على تفسير جميع ترجحات الأسعار والتي يمكن نسبتها كلها إلى هذه القيمة في آخر التحليل.

والحال، أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي قد وجد أن قيمة البضاعة إنما يحددها العمل الضروري لإنتاجها والمتجسد فيه، واكتفى بهذا التفسير. و بوسعنا نحن أيضا أن نتوقف عنده لحظة. غير أني اجتنابا لكل سوء في الفهم، لا بد لي من أن أشير إلى أن هذا التفسير لم يبق كافيا إطلاقا في أيامنا هذه.

وقد كان ماركس أول من درس بتعمق قدرة العمل على خلق القيمة و وجد أن ليس كل عمل ضروري ظاهرا أو فعلا لإنتاج بضاعة معينة يضيف، في مطلق الأحوال، إلى هذه البضاعة قدرا من القيمة يتناسب مع كمية العمل المبذول. فإذا قلنا إذن اليوم بإيجاز، مع اقتصاديين أمثال ريكاردو، أن قيمة بضاعة معينة إنما يحدده العمل الضروري لإنتاجها فإنما لا تغيب عن بالنا أبدا التحفظات التي أباها ماركس بهذا الصدد. و هذا يكفي هنا.

وإننا لنجد البقية عند ماركس في كتابه "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" (١٨٥٩) و في المجلد الأول من "رأس المال".

ولكن ما إن طبّق الاقتصاديون طريقة تحديد القيمة بالعمل، على البضاعة "العمل" حتى راحوا في تناقض إثر تناقض. فكيف تحدد قيمة "العمل"؟ بالعمل الضروري المتجسد فيها.

ثم أي قدر من العمل ينطوي عليه عمل العامل في اليوم، في الأسبوع، في الشهر، في السنة؟ إنه ينطوي على عمل يوم، أسبوع، شهر، سنة.

فإذا كان العمل هو مقياس جميع القيم، فإننا لا نستطيع التعبير عن "قيمة العمل" إلا في العمل.

و لكننا لا نعرف شيئا على الإطلاق بشأن قيمة ساعة من العمل إذا عرفنا فقط أنها تعادل ساعة من العمل. وهكذا لم نقترب من الهدف قيد شعرة ولم نفعل غير أن درنا في حلقة مفرغة.

ولذا حاول الاقتصاد السياسي الكلاسيكي استخدام طريقة أخرى. فهو يقول: إن قيمة بضاعة معينة إنما تعادل نفقات إنتاجها. ولكن، ما هي نفقات إنتاج العمل؟ للجواب عن هذا السؤال، يضطر الاقتصاديون إلى مجافاة المنطق بعض الشيء.

ولمّا كان من غير الممكن، مع الأسف، تحديد نفقات إنتاج العمل بالذات، فهم يحاولون إذ ذاك أن يعرفوا ما هي نفقات إنتاج العامل. و هذه النفقات إنما يمكن تحديدها. فهي تتغير حسب الزمن و الظرف، ولكنها في

أوضاع اجتماعية معينة، و مكان معين، و فرع معين من الإنتاج، معطاة، معروفة على الأقل، ضمن حدود ضـيقة إلى حد ما.

ونحن نعيش اليوم في ظل سيادة الإنتاج الرأسمالي حيث طبقة كبيرة من السكان، تنمو و تتكاثر يوما بعد يـوم، لا تستطيع أن تعيش إلا إذا عملت لقاء أجر من أجل مـالكي وسائل الإنتـاج – مـن أدوات و آلات و مـواد أوليـة ووسائل عيش.

وعلى أساس هذا الأسلوب في الإنتاج، تتقـوّم نفقـات إنتاج العامل في مجمل وسائل عيشـه –أو فـي مجمـل أثمانها نقد– التي هي ضرورية، بصورة وسطية، لمده بقدرته على العمل، لإبقـاء هـذه القـدرة حيـة، للاستعاضة عنه بعامل جديد إذا ما أقصـاه المـرض أو العمر أو الموت عن الإنتاج، أي لتمكين الطبقة العاملـة من التناسل و التكاثر بالمقادير الضرورية. و لنفترض أن وسائل العيش هذه إنما يبلغ ثمنها نقدا بصورة وسطية ٣ ماركات في اليوم.

فإن العامل يتقاضى إذن من الرأسمالي الذي يشغله أجرة قدرها ٣ ماركات في اليوم. و لقاء هذه الأجرة، يشـغله الرأسمالي، لنقل، ١٢ ساعة في اليوم. و في هذه الحـال يفكر الرأسمالي على النحو التالي تقريبـا:لنفتـرض أن العامل –و هو محكم مثل– إنما يترتب عليـه أن يصـنع

قطعة آلة و ينتهي منها في يوم واحـــد. و لنفتـــرض أن المادة الأولية –الحديد و النحـــاس و الأصـــفر بشـــكلهما الضروري المحضر ســـلف– تكلـــف ٢٠ ماركـــا؛ و أن استهلاك الفحم في الآلة البخارية واستهلاك هـــذه الآلـــة البخارية نفسه، والمخرطة و سائر الأدوات التي يشـــتغل بها العامل، يبلغ، في يوم واحد، و بالنسبة لمـــا يصـــرفه العامل، ما قيمته مارك واحد. لقـــد افترضـــنا أن أجـــرة العامل ٣ ماركات في اليوم. و هكذا تبلغ تكـــاليف قطعـــة الآلة ٢٤ ماركا بالإجمال. و لكن الرأســـمالي يحســـب أن يحصل من زبائنه على ثمن وسطي قدره ٢٧ ماركـــا أي بزيادة ٣ ماركات عن النفقات التي قدمها.

فمن أين جاءت هذه الماركـــات الثلاثـــة التـــي يضـــعها الرأسمالي في جيبه؟ إن الاقتصاد السياســـي الكلاســـيكي يؤكد أن البضائع تباع بصورة وسطية حسب قيمتـــه، أي بأسعار تناسب كميات العمل الضـــرورية التـــي تنطـــوي عليها هذه البضائع.

فكأن متوسط ثمن قطعة الآلة التي اتخـــذناه مثـــالا –أي ٢٧ مارك– يساوي قيمته، يساوي العمل المتجسد فيهـــا. و لكن ٢١ ماركا من أصل هذه الماركات الـــ٢٧، كانـــت قيمة موجودة قبل أن يبدأ صاحبنا المحكم العمـــل، منهـــا ٢٠ ماركا تنطوي عليها المادة الأولية، و مـــارك واحـــد ينطوي عليه الفحم المحـــروق أثنـــاء العمـــل أو الآلات

والأدوات التـــي اســتخدمت لهــذا الغــرض و نقصــت صلاحيتها للعمل بما يوازي هذا المبلغ. تبقى ٦ ماركــات أُضيفت إلى قيمة المادة الأولية. ولكــن هــذه الماركــات الـــ٦، كما يقرّ به اقتصاديونا بالذات، لا يمكنها أن تــنجم إلا من العمل الذي يضيفه عاملنا إلى المادةالأولية.

و هكذا فإن عمله مدة ١٢ ساعة قد خلق قيمــة جديــدة قدرها ٦ ماركات؛ و بالتالي فإن قيمة عمله مدة ١٢ ساعة تعادل ٦ ماركات. و على هذا النحــو نكــون قــد توصلنا آخر المطاف إلى اكتشاف "قيمة العمل".

قف!" –يهتف بنا محكمنا.– "٦ ماركــات؟" و لكنــي لــم أقبض إلا ٣ ماركــات! إن الرأســمالي يحلــف الأيمــان المغلَّظة أن قيمة عملي مدة 12 ســاعة لا تســاوي إلا ٣ ماركات و إذا طالبت بـــ٦، فإنه يسخر مني. فما معنــى هذا؟"

وإذا كنا بلغنا سابقا بقيمة العمل إلى حلقة مفرغة، فهــا نحن الآن نتيه تماما في خضم تناقض لا مخرج منه. لقد فتشنا عن قيمة العمل و وجدنا أكثر مما كان ينبغي لنــا. فإن قيمة ١٢ ساعة عمل هي ٣ ماركات بالنسبة للعامل، و ٦ ماركات بالنسبة للرأسمالي الذي يدفع منها للعامــل أجرة ٣ ماركات و يضع في جيبــه الماركــات الثلاثــة الباقية.

وهكذا يكون للعمل بالتالي لا قيمة واحـــدة، بـــل قيمتـــان اثنـــــان ومتباينتـــــان كـــــل التبـــــاين أيضـــــا!

ويزداد التناقض خراقة، ما إن نعيد القيم المعبَّـــر عنهـــا نقدا إلى وقت العمل. ففي ساعات العمل الــــ١٢ نشـــأت قيمة جديدة قـــدرها ماركـــات، أي ٣ ماركـــات فـــي ٦ ساعات، و هو المبلغ الذي تلقاه العامل لقاء ١٢ ســـاعة عمل. و هكذا فإن العامل يتلقى لقاء ١٢ ساعة عمل مـــا يعادل منتوج ٦ ساعات عمل. إذن، إما أن يكون للعمـــل قيمتان إحداهما ضعف الأخرى، و إما أنّ ١٢ تساوي ٦! وفي الحالين كليهم، نصـــل إلـــى محـــال، إلـــى خـــرق. ومهما بذلنا من الجهود، فإننا لن نخرج أبـــدا مـــن هـــذا التناقض طالما أننا نتحدث عن شراء و بيع العمل وقيمة العمل.

وهذا ما حدث بالضبط لأصحابنا الاقتصاديين. فإن الشعبة الأخيرة من الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ونعنـــي بهـــا مذهب ريكاردو، قد انهارت لعجزه، بالدرجة الأولى، مـــن حل هذا التناقض.

فقد وقع الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في مأزق. و كـــان كارل ماركس هو الذي وجد السبيل للخروج مـــن هـــذا المأزق.

إن ما اعتبره الاقتصاديون نفقات إنتـــاج "العمـــل"، إنمـــا كان، لا نفقات إنتاج العمل، بل نفقات إنتاج العامل الحـــيّ نفسه.

وما يبيعه العامل للرأسمالي ليس عمله. يقول مـــاركس: "وما أن يبدأ العامل عمله حق، حتى يكف عمله علـــى أن يكون ملكه، و لذا لا يعود بوسعه أن يبيعه".

فأكثر ما يستطيع أن يبيعه هـــو عملـــه المقبـــل، أي أن يقطع على نفسه عهدا بتحقيق عمل معين في أجل معين. و لكنه، و الحال هذه، لا يبيع عمله) الذي سيقوم به فـــي المستقبل) إنما يضع تحت تصرف الرأسمالي لمدة معينة (في حالة الأجرة اليومية) أو للقيام بعمل معين (في حالة الأجرة بالقطعة) قوة عمله مقابل أجر معين؛ فهو يـــؤجر أو يبيع قوة عمله. غير أن قوة العمـــل هـــذه مرتبطـــة بشخصه ارتباطا وثيقا لا يمكن فصم عراه.

ولذا فإن نفقات إنتاجها تطابق بالتالي نفقات إنتاجه هـــو بالذات .و ما كان يسميه الاقتصاديون نفقات إنتاج العمل إنما هي بالضبط نفقات إنتاج العامل وبالتالي نفقات إنتاج قوة العمل وبوسعنا أن نعود هكذا من نفقات إنتاج قـــوة العمل إلى قيمة قـــوة العمـــل، و تحديـــد كميـــة العمـــل الضروري اجتماعيا لإنتاج قوة عمل من كيفيـــة معينـــة، كما فعل ماركس في قسم شراء و بيع قوة العمل ("رأس المال"، المجلد الأول، الفصـــل الرابـــع، البـــاب الثالـــث(.

ولكن ماذا يحدث بعد أن يبيع العامل قوة عمله من الرأسمالي، أي بعد أن يضعها تحت تصرفه مقابل أجر متفق عليه سلفا –سواء أكان أجرا يوميا أم أجرا بالقطعة؟ إن الرأسمالي يقود العامل إلى مشغله أو إلى مصنعه حيث تتوافر جميع الأشياء الضرورية لعمله من مواد أولية، و منتجات ثانوية (فحم، أصباغ، الخ.)، وأدوات، وآلات. و في هذا المشغل أو في ذاك المصنع، يشرع العامل يكدح و يعمل. و أجرته اليومية، كما سبق وافترضنا آنف، ٣ ماركات، – سواء أكسبها بالمياومة أو بالقطعة، فالأمر سيان. ونحن نفترض أيضا في هذه الحال أن العامل، بعمله مدة ١٢ ساعة، إنما يضمِّن المواد الأولية المستخدمة قيمة جديدة قدرها ٦ ماركات، و هذه القيمة الجديدة يحققها الرأسمالي ببيع القطعة بعد الانتهاء من صنعها. و من هذه الماركات الستة، يدفع ٣ ماركات للعامل، و يحتفظ لنفسه بالماركات الثلاثة الباقية. وهكذ، إذا خلق العامل في ١٢ ساعة قيمة قدرها ٦ ماركات، فإنه يخلق في ٦ ساعات قيمة قدرها ٣ ماركات. فهو إذن، حين يشتغل ٦ ساعات للرأسمالي، يرد للرأسمالي ما يعادل الماركات الثلاثة التي قبضه، أو الأجرة. فبعد ٦ ساعات عمل، يكون كل منهما قد أبرأ ذمته تجاه الآخر ولا يترتب لأحدهما على الآخر أي شيء.

وإذا الرأسمالي يصرخ الآن: "رويـــدك! لقـــد اســـتأجرت العامل ليوم كامل، لـــ ١٢ ساعة. و ٦ ســـاعات ليســـت سوى نصف يوم. إذن، اكدح و اعمل حتى تنتهي أيضـــا الساعات الست الأخرى – وحينذاك فقط، يبرئ كـــل منّـــا ذمته تجاه الآخر!". و يجب على العامل أن يخضع بالفعل للعقد الذي قبِل به "بملء إرادته" و الذي تعهد فيه بالعمل ١٢ ساعة كاملة مقابل منتوج يكلف ٦ ساعات عمل.

والحالة نفسها تماما في العمـــل بالقطعـــة. لنفتـــرض أن عاملنا يصنع في ١٢ ساعة ١٢ قطعـــة مـــن البضـــاعة عينها. و كل قطعة تكلف ماركين مـــن المـــواد الأوليـــة واستهلاك الآلات و تباع بماركين ونصف مـــارك. فـــإذا استندنا إلى الافتراضات السابقة نفسه، فـــإن الرأســـمالي يعطي العامل ٢٥ بفينيغا بالقطعة، أي أنه يعطيه مقابـــل ١٢ قطعة ٣ ماركات ظل العامل يكدح ١٢ ساعة لكسبها. أما الرأسمالي، فيقبض مقابل الـــ١٢ قطعة ٣٠ ماركـــا؛ وبعد حسم ٢٤ ماركا من هذا المبلغ مقابل المادة الأولية و تلف الآلات يبقى ٦ ماركات يدفع الرأســـمالي منهـــا ٣ ماركات أجرة و يضع في جيبه ٣ ماركات كما في الحالة الأولى.

ففي الحالة الثانية أيض، يشـــتغل العامـــل ٦ ســـاعات لنفسه، أي تعويضا لأجره (نصف ساعة فـــي كـــل مـــن الـــ١٢ ساعة) و ٦ ساعات للرأسمالي.

إن الصعوبة التي تحطمت عليها جهود خيرة الاقتصاديين طالما أنهم انطلقوا من قيمة "العمل" تزول ما إن ننطلــق من قيمة" قوة العمل" لا من قيمة "العمل". فإن قوة العمل هي في مجتمعنا الرأسمالي الحــالي، بضــاعة كجميــع البضائع الأخرى، و لكنها مع ذلك بضاعة من نوع خاص تماما. فإنها بالفعل تتصف بميزة خاصة تتقوم في كونهــا قوة تخلق القيمة، في كونها ينبوع قيمة، بل أكثــر مــن ذلك، إذ أنها تخلق عند استخدامها بصورة ملائمة، قيمــة تفوق القيمة التي تملكها هي نفسها. و في حالة الإنتــاج الراهنة، لا تنتج قوة العمل الإنساني فقط في يوم واحــد قيمة أكبر من القيمة التي تملكها و التــي تكلفهــا هــي نفسها؛ فلدن كل اكتشاف علمي جديد، لدن كــل اختــراع تكنيكي جديد، يزداد هذا الفائض من المنتــوج اليــومي لقوة العمل على كلفتها اليومية، وبالتالي يقل القسم مــن يوم العمل، الذي يقدم فيه العامل ما يعادل أجره اليــومي، في حين يزداد من جهة أخرى القسم مــن يــوم العمــل، الذي يضطر فيه إلى تقــديم عملــه للرأســمالي دون أي مقابل.

هكذا هو النظام الاقتصادي لكل مجتمعنــا الحــالي: فــإن الطبقة العاملة وحدها هي التي تنتج جميــع القــيم. لأن القيمة ليست سوى شكل آخر للعمل، ليست سوى التعبير الذي تُعيَّن به في مجتمعنا الرأسمالي الحالي كمية العمــل

الضروري اجتماعيا المتجسد في بضاعة معينة. و لكن هذه القيم التي ينتجها العمال لا تخص العمال. إنما تخص مالكي المواد الأولية، و الآلات، والأدوات، والسلفيات المالية التي تتيح لهم شراء قوة عمل الطبقة العاملة. وهكذا لا يعود إلى الطبقة العاملة من مجمل المنتجات التي تبدعها سوى قسم فقط. إن القسم الثاني الذي تحتفظ به الطبقة الرأسمالية و الذي يترتب عليها على الأكثر أن تتقاسمه أيضا مع طبقة الملاكين العقاريين، يزداد أكثر فأكثر، كما سبق و رأين، لدن كل اكتشاف واختراع جديد، في حين أن القسم العائد إلى الطبقة العاملة (محسوبا بالنسبة لكل فرد من أفرادها) إما أنه لا يزداد إلا ببطء شديد و بصورة طفيفة لا يُؤبه له، و إما أنه يجمد على حاله و أما أيضا أنه ينقص في بعض الأحوال.

ولكن هذه الاكتشافات و الاختراعات التي يزيح بعضها بعضا بسرعة متزايدة على الدوام، و هذا المردود من العمل الإنساني الذي ينمو كل يوم بمقاييس لم يُسمع لها مثيل، إنما تستثير في آخر المطاف نزاعا لا بدّ أن يودي بالاقتصاد الرأسمالي الراهن. فمِن جهةٍ، ثروات لا عدّ لها و فائض من المنتجات لا يستطيع المستهلكون شراءه. و من جهة أخرى، السواد الأعظم من أفراد المجتمع الذين تحولوا إلى بروليتاريين، إلى أجراء،

وغدوا بالتالي عاجزين عن امتلاك هـذا الفـائض مـن المنتجات. و انقسام المجتمع إلى طبقة صـغيرة لا حـد لغناها وإلى طبقة كبيرة من الأجراء غير المالكين يجعـل هذا المجتمع يختنق في وفرتـه بالـذات فـي حـين أن الأغلبية الكبرى من أفراده تكاد تكـون غيـر محميّـة، أوحتى هي غير محميّة إطلاقا من غائلة البؤس المـدقع. وهذا الوضع، إنما يشتد يوما بعد يوم ما يتصف به مـن طابع أخرق لا فائدة منه. و لذا فـإن إزالتـه ضـرورية وممكنة. و من الممكن قيام نظام اجتماعي جديـد حيـث تزول الفوارق الحالية بين الطبقات و حيث –ربمـا بعـد مرحلة انتقال قصيرة، عجفاء لحد م، ولكنها على كل حال مفيدة جدا أخلاقي– بفضـل اسـتخدام قـوى المجتمـع الإنتاجية الهائلة القائمة استخداما منهـاجي، و بفضـل استمرار تطور هذه القوى، و بفضـل العمـل الإلزامـي والمتساوي بالنسبة للجميع، – توضـع أيضـا وسـائل الحياة و التمتع بالحياة والتطور و الإفادة من كل مواهب الجسد و الفكر تحت تصرف الجميع و بـوفرة متناميـة على الدوام. و الدليل على أن العمال يوطدون العزم أكثر فأكثر على الظفر بهذا النظام الاجتمـاعي الجديـد عـن طريق النضال إنما يقدمه لنا من على جانبي المحيط يوم أول مايو (أيار) غدا و يوم الأحد القادم، ٣ مايو (أيار .(

لنـــــــدن، ٣٠ أبريـــــــل (نيســـــــان) ١٨٩١

فريدريك انجلس

تمهيد

لقد انتقدونا من مختلف الجهات لأننا لم نصف العلاقـــات الاقتصادية التي تشكل الأساس المادي للنضال الطبقـــي والوطني المعاصر. فإننا لم نتناول هذه العلاقات بانتظام إلا حين برزت أمامنا مباشرة في الإصطدامات السياسية.

فقد كان المقصود بالدرجة الأولى تتبع النضال الطبقـــي في مجرى التاريخ يوما فيوما و البرهان، على ضـــوء الاختبار، على ضوء المادية التاريخية القائمة والمتجددة يومي، أن هزيمة الطبقة العاملة التـــي قامـــت بثـــورتي فبراير (شباط) و مارس (آذار) قد كانت في الوقت نفسه هزيمة لأخصـــام الطبقـــة العاملـــة – أي للجمهـــوريين البرجوازيين في فرنسا و الطبقات البرجوازية والفلاحية المناضلة ضد الحكم المطلق الإقطاعي في عموم القـــارة الأوروبية؛ و أن انتصار "الجمهورية الشريفة" في فرنسا كان في الوقت نفسه هزيمة الأمم التي ردّت على ثـــورة فبراير (شباط) بحروب بطولية من أجل الاستقلال؛ و أن أوروب، بسبب من هزيمة العمـــال الثـــوريين، عـــادت وهوت في لجة عبوديتها القديمة المزدوجة، العبوديـــة الأنجلو–روسية. معارك يوليو (حزيران) فـــي بـــاريس، وسقوط فيينا و مهزلة–مأساة برلين في نوفمبر (تشرين

الثاني) عام ١٨٤٨، و مـا بذلتـه بولونيـا و إيطاليـا والمجر من جهود يائسة، و خنق أرلنده بالجوع، – تلك كانت الأحداث الرئيسية التي انعكس فيها بصورة مركزة النضال الطبقي بين البرجوازية و الطبقة العاملـة فـي أوروبا و أتاحت لنا أن نقدم الدليل على أن كل انتفاضـة ثورية، مهما بدا هدفها بعيدا عن النضال الطبقي، ستظل تمنى بالإخفاق إلى أن تنتصر الطبقةالعاملـة الثوريـة، وأن كل إصلاح اجتماعي يظل مجرد طوباويـة و وهـم إلى أن تتقابل الثورة البروليتارية و الـردة الإقطاعيـة بالسلاح في حرب عالمية. و في بحثنا كما في الواقـع، كانت بلجيكا و سويسرا رسمين من النوع الكاريكاتوري والمضحك المبكي في لوحة التـاريخ الكبـرى، الأولـى معروضـة علـى أنهـا الدولـة النموذجيـة للملكيـة البرجوازية، و الثانية على أنهـا الدولـة النموذجيـة للجمهورية البرجوازية، و كـل منهمـا تتصـور أنهـا مستقلة سواء عن النضـال الطبقـي أو عـن الثـورة الأوروبية.

والآن، و قد رأى قرّاؤنا النضال الطبقي يتطور في عام 1848و يرتدي أشكالا سياسية هائلـة، حـان الحـين للتعمق في دراسة العلاقات الاقتصادية نفسها التي يقوم عليها وجود البرجوازية و سيادتها الطبقية كمـا تقـوم عليها عبودية العمال.

وسنعرض في ثلاثة فصول كبيرة: ١- العلاقات بين العمل المأجور و الرأسمال، عبودية العامل، سيادة الرأسمالي؛ ٢- حتمية سير الطبقات البرجوازية المتوسطة و ما يسمى فئة البورغير، في ظل النظام الحالي، في طريق الزوال؛ ٣- استثمار الطبقات البرجوازية في مختلف أمم أوروبا و إخضاعها تجاريا من جانب طاغية السوق العالمية إنجلترا. وسنحاول أن نقدم بحثا بسيطا و شعبيا قدر الإمكان، ودون أن نفترض لدى القارئ سابق معرفة بأبسط مفاهيم الاقتصاد السياسي. فنحن نريد أن يفهمنا العمال. هذا مع العلم أن الجهل المذهل و فوضى الأفكار حول أبسط العلاقات الاقتصادية يسودان في كل مكان في ألمانيا بين المدافعين الرسميين عن الوضع الراهن وحتى بين صانعي المعجزات الاشتراكيين و العباقرة السياسيين المغموطة أفضالهم، الذين عند ألمانيا المجزّأة منهم أكثر مما عندها من آباء الوطن.

لنعالج إذن المسألة الأولى.

ما هي الأجرة؟
و كيف تتحدد؟

إذا سألت عددا من العمال عن مقدار أجورهم، لأجابك أحدهم: "إني أقبض من رب عملي ماركا واحدا في اليوم"، و أجابك الثاني: "إني أقبض ماركين"، و هكذا دواليك. و تبعا لمختلف فروع العمل التي يعملون فيه، يذكرون مختلف المبالغ المالية التي يتقاضاها كلّ منهم من رب عمله لقاء القيام بعمل معين، مثلا لقاء حياكة متر من القماش أو صف ملزمة في المطبعة. ورغم تنوع أجوبتهم فإنهم متفقون بالإجماع حول نقطة واحدة: أن الأجرة هي مبلغ المال الذي يدفعه الرأسمالي لقاء وقت محدد من العمل أو لقاء القيام بعمل معين.

فالرأسمالي يشتري إذن (كما يبدو) عمل العمال بالمال. و لقاء المال يبيعونه عملهم. و لكن الأمر ليس كذلك إلا ظاهريا. فإن ما يبيعونه في الواقع من الراسمالي لقاء المال، إنما هو قوة عملهم. فالرأسمالي يشتري قوة العمل هذه ليوم واحد، لأسبوع، لشهر، وهلمجرا. و متى اشتراه، استخدمها بتشغيل العامل خلال الوقت المتفق عليه. و بهذا المبلغ المالي نفسه الذي اشترى به

الرأسمالي قوة عمل العامل، بماركين، مثل، كان بوسعه أن يشتري كيلوغرامين من السكر أو كمية معينة من بضاعة أخرى.

فالماركان اللذان اشترى بهما كيلوغرامين من السكر هما ثمن الكيلوغرامين من السكر. و الماركان اللذان اشترى بهما ١٢ ساعة من استخدام قوة العمل هما ثمن ١٢ ساعة عمل. فقوة العمل إذن بضاعة شأنها شأن السكر لا أكثر و لا أقل. الأولى تقاس بالساعة، و الثانية بالميزان.

إن بضاعة العمال، أي قوة عملهم، إنما يبادلونها ببضاعة الرأسمالي، بالمال، و هذا التبادل يتم وفق نسبة معينة. قدر معين من المال مقابل قدر معين من استخدام قوة العمل. مقابل ١٢ ساعة حياكة ماركان. و هذان الماركان، ألا يمثلان جميع البضائع الأخرى التي أستطيع شراءها بماركين؟ و هكذا بادل العامل إذن بضاعة، هي قوة العمل، ببضائع متنوعة، و ذلك وفقا لنسبة معينة. فحين يعطيه الرأسمالي ماركين، فكأنه يعطيه قدرا معينا من اللحم، من الألبسة، من الحطب، من النور، الخ . مقابل يوم عمله. فهذان الماركان يعبران إذن عن النسبة التي يتم بموجبها تبادل قوة العمل ببضائع أخرى، أي أنهما يعبران عن القيمة التبادلية لقوة

العمل. إن القيمة التبادلية لبضاعة معينة، مقدرة بالمال، إنما هي بالضبط ما يسمونه ثمنها. فالأجرة ليست إذن سوى الإسم الخاص الذي يطلق على ثمن قوة العمل المسمى عادة ثمن العمل، ليست إذن سوى الإسم الخاص الذي يطلق على ثمن هذه البضاعة الخاصة التي لا يوجد منها إلا في لحم الإنسان و دمه.

لنأخذ أول عامل نصادفه، حائكا مثلا. فالرأسمالي يقدم له النول والخيطان. و يشرع الحائك في العمل و تصبح الخيطان قماشا. ويأخذ الرأسمالي القماش و يبيعه بعشرين ماركا مثلا. فهل أن أجرة الحائك، في هذه الحال، حصة من القماش، من العشرين مارك، من منتوج عمله؟ كلا. لقد تقاضى الحائك أجرته قبل أن يباع القماش بزمن طويل بل ربما تقاضاه حتى قبل أن يصنع القماش بزمن طويل .فالرأسمالي لا يدفع إذن هذه الأجرة من المال الذي حصل عليه من القماش، إنما يدفعها من المال المكدس لديه سلفا. و كما أن النول والخيطان ليست من نتاج الحائك، إنما قدمها له الرأسمالي، فإن البضائع التي يحصل عليها مقابل بضاعته، قوة العمل، ليست من نتاجه. و قد لا يجد الرأسمالي أبدا شاريا لقماشه. و قد لا يحصل من بيع القماش حتى على المبلغ الذي صرفه لدفع الأجرة. و قد يبيع القماش بفائدة كبيرة جدا بالنسبة لأجرة الحائك؛

غير أن كل هذه الاحتمالات لا علاقة لها أبدا بالحائك. فالرأسمالي يشتري بقسم من ثروته الحالية، من رأسماله، قوة عمل الحائك، بنفس الطريقة التي حصل بها بقسم آخر من ثروته على المادة الأولية –الخيطان، و أداة العمل –النول. و بعد إجراء هذه المشتريات، ومن ضمنها قوة العمل الضرورية لإنتاج القماش، يشرع في الإنتاج بواسطة مواد أولية و أدوات عمل تخصه وحده دون غيره. و من ضمن هذه الأدوات، بالطبع، أصبح الآن صاحبنا الحائك الذي ليس له، شأنه شأن النول، أي حصة في المنتوج أو في ثمنه.

فالأجرة ليست إذن حصة العامل في البضاعة التي أنتجها. إن الأجرة هي قسم من بضاعة موجودة سلفا يشتري به الرأسمالي كمية معينة من قوة عمل منتجة. فقوة العمل إذن بضاعة يبيعها مالكه، الأجير، من الرأسمالي. لماذا يبيعها؟ ليعيش.

ولكن ظاهرة قوة العمل، أي العمل، إنما هي النشاط الحيوي للعامل، إنما هي ظاهرة حياته بالذات. و هذا النشاط الحيوي هو ما يبيعه لشخص آخر، لكي يؤمّن لنفسه وسائل العيش الضرورية. و هكذا فإن نشاطه الحيوي ليس، بالنسبة له، سوى وسيلة تمكنه من العيش. فهو يعمل ليعيش. و العمل، بنظره، ليس جزءا

من حياته، إنما هو بالأحرى تضحية بحياته. إنه بضاعة باعها لشخص آخر. و لذا فإن نتاج نشاطه ليس كذلك هدف نشاطه. فما ينتجه لنفسه، ليس الحرير الذي ينسج، و ليس الذهب الذي يستخرج من المنجم، و ليس القصر الذي يبني. إن ما ينتجه لنفسه، إنما هو الأجرة، و يتحول الحرير و الذهب و القصر بالنسبة له إلى كمية معينة من وسائل العيش، و ربما إلى قميص من القطن، أو إلى بعض النقود النحاسية، أو إلى منزل في قبو تحت الأرض. و العامل الذي يحيك طوال ١٢ ساعة، أو يغزل، أو يثقب، أو يخرط، أو يبني، أو يحفر، أو يحطم الحجر، أو ينقل الأثقال، الخ.، أتراه يعتبر هذه الساعات الـ١٢ من الحياكة أو الغزل أو الثقب أو الخرط أو البناء أو الحفر أو تحطيم الحجر، ظاهرة من ظاهرات حياته، أتراه يعتبرها حياته؟ بالعكس، إن الحياة تبدأ بالنسبة له حيث يكف عن هذا النشاط، عند المائدة، في الحانة، في النوم على السرير. أما ساعات العمل الـ١٢، فإنها لا تعني إطلاقا بنظره الحياكة والغزل والثقب، الخ.، إنما تعني كسب ما يمكنه من الأكل، والذهاب إلى الحانة، و النوم. و لو كانت دودة الحرير تغزل لتأمين عيشها كدودة، لكانت أجيرا كاملا. إن قوة العمل لم تكن دائما بضاعة. والعمل لم يكن دائما مأجور، أي عملا حرا.

فالرقيق لا يبيع قوة عمله من مالك الأرقـــاء، كمـــا أن الثور لا يبيع عمله من الفلاح. فالرقيق يُباع، بمـــا فيـــه قوة عمله، من مالكه، بيعا تاما. و هو بضاعة يمكن أن تنتقل من يد مالك إلى يد مالك آخر. فهو نفسه بضاعة، و لكن قوة عمله ليست بضاعته هو. و القن لا يبيـــع إلا قسما من قوة عمله، وليس هو الذي يتقاضى أجرا مـــن مالك الأرض، إنما هو بالأحرى الذي يدفع جزية لمالـــك الأرض.

فالقن من لوازم الأرض و ريع لمالك الأرض. أما العامل الحر، فهو بالعكس يبيع نفسه بنفسه، و ذلك بـــالمفرق. فهو يتنازل عن ٨، ١٠، ١٢، ١٥ ساعة من حياته عن طريق المناقصات، يوما بعد آخر، لأســـخى العارضـــين، لماك المواد الأولية و أدوات العمل و وسائل العيش، أي للرأسمالي.

فالعامل لا يخص مالكا و ليس من لوازم الأرض، و لكن ٨، ١٠، ١٢، ١٥ ساعة من حياته اليومية تخص مـــن يشتريها. و العامل يترك الرأســـمالي الـــذي اســـتأجره، ساعة يطيب له، و الرأسمالي يصرفه ساعة يشاء، حين لا يبتز منه أي ربح أو حين لا يجد منه الربح المأمول. و لكن العامل الذي مورده الوحيد إنما هو بيع قوة عمله

لا يستطيع ترك طبقة الشارين بكليتها أي الطبقة الرأسمالية، و إلا مات جوعا. إنه لا يخص هذا الرأسمالي أو ذاك، بل يخص طبقة الرأسماليين برمته، و عليه أن يجد فيها صاحبه، أي أن يجد شاريا في هذه الطبقة الرأسمالية.

وقبل التعمق في بحث العلاقات بين الرأسمال و العمل المأجور، سنتناول الآن بإيجاز الظروف العامة التي تسهم في تحديد الأجرة.

إن الأجرة، كما رأين، إنما هي ثمن بضاعة معينة، قوة العمل. فالأجرة تحددها إذن القوانين ذاتها التي تحدد ثمن أية بضاعة أخرى. و لذ، فالسؤال الذي يوضع هو السؤال التالي: كيف يتحدد سعر البضاعة؟

ما الذي يحدد سعر بضاعة ما؟

إنها المزاحمة بين الشارين و البائعين، النسبة بين العرض والطلب، بين الطلب و تلبيته. و المزاحمة التي تحدد سعر بضاعة ما ثلاثية. البضاعة ذاتها يعرضها مختلف الباعة. فالذي يبيع بضائع من الصنف نفسه بأرخص الأسعار واثق من إزاحة سائر الباعة من ميدان المعركة و تأمين أكبر تصريف لبضائعه. و هكذا فإن الباعة يتنازعون بعضهم بعضا تصريف البضائع، السوق. كل منهم يريد أن يبيع، أن يبيع أكثر ما يمكن، أن يبيع وحده إن أمكن، دون سائر الباعة. و لهذ، فإن أحدهم يبيع بأرخص مما يبيع الآخر .فتقوم بالتالي مزاحمة بين الباعة تخفض سعر البضائع التي يعرضون.

ولكنه تقوم أيضا مزاحمة بين الشارين ترفع، من جانبه، أسعار البضائع المعروضة وأخير، توجد مزاحمة بين الشارين و الباعة؛ فالشارون يريدون أن يشتروا بأرخص الأسعار، و الباعة يريدون أن يبيعوا بأغلى الأسعار. أما نتيجة هذه المزاحمة بين الشارين والباعة، فتتوقف على النسبة بين الطرفين المتزاحمين المشار

إليهما أعلاه، أي على الواقع التالي: أية مزاحمة ستكون الأقوى – المزاحمة فيمعسكر الشارين، أم المزاحمة في معسكر الباعة. فالصناعة عبئ جيشين لجبين تواجه أحدهما بالآخر، وكل منهما إنما تحتدم معركة في صفوفه، بين قواته بالذات. فالجيش الذي يكون التضارب في داخل صفوفه أقل، يحرز الغلبة على الجيش المخاصم.

لنفترض أن في السوق ١٠٠ بالة من القطن، و أن هناك أيضا في الوقت نفسه شارين يبتغون شراء ١٠٠٠ بالة من القطن. فالطلب في هذه الحال يوازي عشرة أمثال العرض. و لذا فإن المزاحمة بين الشارين ستكون قوية جد، فكل منهم يريد أن يحصل على بالة، وإن أمكن على المائة بالة. إن هذا المثال ليس بالفرضية الاعتباطية. فلقد عشنا في تاريخ التجارة فترات ساء فيها موسم القطن و سعى فيها بعض الرأسماليين المتحالفين إلى شراء، لا ١٠٠ بالة، بل جميع مخزونات القطن في العالم بأسره. و هكذ، فإن كلا من الشارين، في الحالة المعينة، سيسعى إلى إزاحة شار آخر من السوق بعرضه سعرا أعلى نسبيا لبالة القطن. أما باعة القطن الذين يرون قوات الجيش المخاصم تخوض معركة حامية الوطيس بعضها ضد بعض، و الذين تأكدوا إطلاقا من بيع بالاتهم المائة

بكليته، فإنهم سيمتنعون عن التضارب و التماسك بالشعر لكي لا ينخفض سعر القطن في فترة يتنافس فيها أخصامهم على رفعه. و إذا السلام يستتب فجأة في معسكر الباعة. إنهم كرجل واحد إزاء الشارين، ويتكتفون كالفلاسفة، و تكاد مطالبهم لا تعرف حدا لو أن عروض أولئك الذين أشد ما يلحون على الشراء لم تكن لها حدود معينة، بيّنة. وهكذ، إذا كان عرض بضاعة ما أضعف من الطلب عليه، فليس ثمة إطلاقا أو تقريبا أية مزاحمة بين الباعة. و بقدر ما تخف هذه المزاحمة، تنمو المزاحمة بين الشارين. النتيجة: ارتفاع كبير إلى هذا الحد أو ذاك في أسعار البضاعة.

ومعلوم أن الحالة المعاكسة مع نتيجتها المعاكسة أكثر حدوثا: فائض كبير من العرض على الطلب؛ مزاحمة عنيفة بين الباعة؛ قلة في الشارين؛ بيع البضائع بأسعار بخسة.

ولكن ما معنى ارتفاع الأسعار و هبوط الأسعار، ما معنى السعر العالي و السعر الزهيد؟ إن حبة الرمل كبيرة إذا رأيتها عبر مجهر، و البرج صغير بالقياس إلى الجبل. و إذا كان السعر إنما تحدده النسبة بين العرض و الطلب، فما الذي يحدد النسبة بين العرض

والطلب؟لنسأل أي برجوازي نشاهده، فإنه لــن يتــردد لحظة، و سيقطع بضــربة واحــدة كأنــه الإســكندر ذو القرنين هذه العقدة الميتافيزيقية المعقدة بواسطة جــدول الضرب و سيقول لنا: إذا كلفني إنتاج البضــاعة التــي أبيعها ١٠٠ مارك، و إذا بعت هذه البضاعة بـــ ١١٠ ماركات -بعد سنة طبع،- حصلت على ربح متواضــع، شريف، ملائم. و إذا بعتهــا بــــ ١٢٠، ١٣٠ مــارك، حصلت على ربح عال؛ و أخير، إذا بعتهــا بـــ ٢٠٠ مارك، حصلت على ربح استثنائي، هائل. فــأي عامــل يستخدمه البرجوازي إذن لقياس ربحه؟ نفقــات إنتــاج بضاعته. فإذا حصل مقابل هذه البضاعة على قدر مــن البضائع الأخرى كلّف إنتاجها أقل، فقد منــي بخســارة. وإذا حصل مقابل بضاعته على قدر من البضائع الأخرى كلّف إنتاجها أكثر، فقد حقق ربحا. و هــذا الهبــوط أو الارتفاع في الربح، إنما يقيسه بعدد الدرجات التي تهبط بها القيمة التبادلية لبضاعته تحت الصفر أو ترتفع فوق الصــــفر، باعتبــــار الصــــفر نفقــــات الإنتــــاج.

لقد رأينا كيف أن تغير النسبة بين العــرض و الطلــب يتسبب تارة بارتفاع الأسعار و طورا بهبوطه، و يــؤدي تارة إلى أسعار مرتفعة و طورا إلى أسعار متدنية. فــإذا ارتفع سعر بضاعة ارتفاعا كبيرا بسبب من عرض غير كاف أو بسبب من طلب يتزايد بلا حد، فلا بد أن ســعر

بضاعة أخرى قد هبط، بنسبة معينة، لأن سعر بضاعة ما لا يفعل غير أن يعبّر بالنقد عن النسـبة التـي تـتم بموجبها مبادلة هذه البضاعة ببضائع أخرى. فإذا ارتفع سعر متر من الحرير من ٥ ماركات إلى ٦ ماركات، فإن سعر الفضة قد هبط بالنسبة للحرير، كما أن سعر جميع البضائع الأخرى التي ظلت بسعرها السابق، قـد هـبط أيضا بالنسبة للحرير. فللحصول على الكمية نفسها مـن الحرير، ينبغي الآن إعطاء كمية أكبـر مـن البضـائع مقابلها.

فإلامَ يؤدّي ارتفاع سعر بضـاعة مـن البضـائع؟ إن الرساميل ستتدفق بالجملـة علـى الفـرع الصـناعي المزدهر، و هذه الهجرة مـن الرسـاميل إلـى الفـرع الصناعي الناجح تدوم ما دام الربح في هـذا الفـرع لا يهبط إلى المستوى العادي أو بالأحرى حتى الفترة التي تهبط فيها أسعار منتجاته، بسبب من فيض الإنتاج، إلى ما دون نفقات الإنتاج.

وبالعكس. إذا هبط سعر بضاعة من البضائع إلـى مـا دون نفقات الإنتاج، انسحبت الرساميل من إنتـاج هـذه البضاعة. و باستثناء الحالة التي لا يستجيب فيها فـرع صناعي معين لمتطلبات الزمن ولا يبقى له إلا أن يزول، فإن إنتاج هذه البضاعة، أي عرضه، سيأخذ في الهبوط

من جراء هرب الرساميل هذا إلى أن يتناسب مع الطلب، فيرتفع بالتالي سعرها من جديد حتـــى يبلـــغ مســـتوى نفقات إنتاجها أو بالأحرى حتى يقل العرض عن الطلب، أي يرتفع سعرها من جديد علـــى نفقـــات إنتاجـــه، لأن السعر الجاري لبضاعة ما إنما هو دائما أدنى أو أعلـــى من نفقات إنتاجها.

إننا نرى أن الرساميل في هجرة دائبة و استيطان دائم، متنقلة من فرع إنتاجي إلى فـــرع آخـــر، و أن ارتفـــاع الأسعار يؤدي إلى استيطان شديد جد، و هبوط الأسعار إلى هجرة شديدة جدا.

وبوسعنا أن نبين من وجهة نظـــر أخـــرى أن نفقـــات الإنتاج لا تحدد العرض و حسب، بل الطلب أيضا. و لكن هذا الأمر يبعدنا كثيرا عن موضوعنا.

لقد رأينا للتو أن تقلبات العرض و الطلب تعيد دائما من جديد سعر بضاعة ما إلى مستوى نفقـــات إنتاجهـــا. إن السعر الفعلي لبضاعة ما هو حقا دائما أدنـــى أو أعلـــى من نفقات إنتاجه، و لكن الارتفاع و الهبوط يتكـــاملان، حتى أننا إذا جمعنا حصيلة المد و الجزر في الصـــناعة، في حدود فترة معينة من الزمن، تبين لنا أن البضـــائع إنما تتم مبادلتها بعضها ببعض وفقا لنفقات إنتاجـــه، أي

أن نفقـــات إنتاجهـــا هـــي التـــي تحـــدد ســـعرها. إن هذا التحديد للسعر بنفقات الإنتاج، لا يجب فهمه كما يفهمه الاقتصاديون. فالاقتصاديون يقولـــون أن الســـعر الوسطي للبضائع يوازي نفقات الإنتاج؛ و أن ذلك فـــي رأيهم هو القانون. و هم يعتبرون أنها من قبيل الصدفة هذه الحركة الفوضوية التي يعوض بواســـطتها ارتفـــاع السعر عن هبوطه، و هبوط السعر عن ارتفاعه. و على هذا الأساس، يكون بوسع المرء أن يعتبر بنفس القـــدر من الصواب أن تقلبات الأسعار هي القانون، و أن تحديد الأسعار بنفقات الإنتاج هو من باب الصدفة. و هذا مـــا يقول به بعض الاقتصاديين. و لكن الحقيقة هي أن هذه التقلبات التي تفضي، كما يتضح عند النظر فيهـــا عـــن كثب، إلى أشد التدميرات إرهاب، و تزعـــزع المجتمـــع البرجوازي حتى أسسه، أشبه بالزلازل الأرضـــية، هـــي وحدها التي، بقدر ما تحدث، تحـــدد الأســـعار بنفقـــات الإنتاج. إن مجمل حركة هـــذه الفوضـــى هـــو نظامهـــا بالذات.

و في غمار هذه الفوضى الصناعية، و في غمار هـــذه الحركة الدائرة على نفسه، تعوض المزاحمة، إذا جـــاز القول، عن تطرف بتطرف آخر.

وهكذا نرى أن سعر بضاعة ما يتحدد بنفقات إنتاجها بصورة نجد معها أن الفترات التي يرتفع فيها سعر هذه البضاعة فوق نفقات إنتاجها تعوّضها الفترات التي يهبط فيها دون نفقات الإنتاج، و العكس بالعكس. و طبيعي أن هذا القول لا يصح على كل من المنتجات بمفرده، إنما يصح فقط على عموم الفرع الصناعي. و بالتالي فإن هذا القول لا يصح أيضا على صناعي بمفرده، بل يصح فقط على عموم طبقة الصناعيين.

إن تحديد السعر بنفقات الإنتاج مماثل لتحديد السعر بوقت العمل الضروري لإنتاج بضاعة م، لأن نفقات الإنتاج تتألف، أول، من المواد الأولية و استهلاك الأدوات، أي من منتجات صناعية كلف إنتاجها قدرا معينا من أيام العمل، و تمثل بالتالي قدرا معينا من وقت العمل، و ثاني، من العمل المباشر الذي يقاس أيضا بالوقت.

بما تتحدد الأجرة؟

وهذه القوانين العامة عينها التي تتحكم عامـــة بســـعر البضائع، تتحكم أيضا طبعـــا بـــالأجرة، بســـعر العمـــل. إن أجرة العمل سترتفع تارة، و تـــنخفض طـــور، تبعـــا للنسبة بين العرض و الطلب، تبعا لحالة المزاحمة بـــين شاري قوة العمل، الرأسماليين، و باعـــة قـــوة العمـــل، العمال. و تقلبات أسعار البضائع بعامة إنمـــا تُطابقهـــا تقلبات الأجور. و لكن في حدود هذه التقلبـــات، يتحـــدد سعر العمل بنفقات الإنتاج، بوقـــت العمـــل الضـــروري لإنتـــاج هـــذه البضـــاعة التـــي هـــي قـــوة العمـــل. و لكن ما هي نفقـــات إنتـــاج العمـــل؟ إنهـــا النفقـــات الضرورية لإبقاء العامل بوصفه عاملا ولجعله عـــاملا ولهذ، كلما قلّ ما يتطلبه عمل معين من الوقـــت لأجـــل التدريب المهني، قلّت نفقات إنتاج العامل، وهبط ســـعر عمله، و هبطت أجرته. ففي الفروع الصناعية التي تكاد لا تتطلب أي تدريب مهني، و التي يكفي فيهـــا مجـــرد وجود العامل مادي، تكاد نفقات الإنتاج الضـــرورية لـــه تقتصر بوجه الحصر على البضائع الضرورية لإعاشـــته لحفظ قدرته على العمل. و لهذا يتحدد سعر عملـــه فـــي هذه الحال بسعر الوسائل الضرورية للعيش.

بيد أن اعتبارا آخر ينضم إلى هذا الاعتبار. فإن الصناعي الذي يحسب نفقات إنتاجه و على أساسها سعر المنتجات، يُدخل في حساباته استهلاك أدوات العمل. فإذا كلفته آلة ما ١٠٠٠ مارك، مثل، و إذا كان سيستهلكها في عشر سنوات، فإنه يضيف كل سنة ١٠٠ مارك على سعر البضاعة لكي يتمكن من الاستعاضة بعد عشر سنوات عن الآلة البالية بآلة جديدة. و على النحو نفسه، ينبغي أن تشمل نفقات إنتاج قوة العمل البسيطة على نفقات التناسل الذي يتمكن جنس العمال بواسطته من التكاثر و من إحلال العمال الجدد محل العمال المستهلَكين. و هكذا يُؤخذ استهلاك العمال في الحساب شأنه شأن استهلاك الآلة.

إن نفقات إنتاج قوة العمل البسيطة تتألف إذن من نفقات معيشة و تناسل العمال. و سعر نفقات المعيشة والتناسل هذه تُشكل الأجرة. و الأجرة المحدَّدة على هذا النحو تسمى الحد الأدنى للأجرة. و هذا الحد الأدنى للأجرة، شأنه شأن تحديد سعر البضائع بنفقات الإنتاج على وجه العموم، إنما يصح على الجنس، لا على الفرد بمفرده. فهناك عمال، ملايين العمال لا يحصلون على ما يكفي للمعيشة و التناسل؛ و لكن أجر الطبقة العاملة بأسرها تساوي هذا الحد الأدنى، ضمن حدود تقلباتها.

والآن، و قد أوضحنا أعم القوانين التي تحدد الأجـــرة و كذلك سعر أية بضاعة أخرى، نستطيع أن نتعمق أكثـــر في موضوعنا.

طبيعة و نمو الرأسمال

يتألف الرأسمال من مواد أولية و أدوات عمل و وسائل معيشة مختلفة، تُستخدم لإنتاج مواد أولية جديدة وأدوات عمل جديدة و وسائل معيشة جديدة. و كل هذه الأجزاء التي تؤلف الرأسمال إنما هي من مستنبطات العمل، من منتَجات العمل، من العمل المكدَّس .فالعمل المكدَّس الذي يُتخذ وسيلة لإنتاج جديد، هو رأسمال. هكذا يقول الاقتصاديون.من هو الرقيق الزنجي؟ إنسان من العرق الأسود. إن قيمة هذا التفسير تعادل حقا قيمة التفسير السابق.

الزنجي هو زنجي. و لا يصبح رقيقا إلا في ظروف معينة. و آلة غزل القطن هي آلة لغزل القطن. و لا تصبح رأسمالا إلا في ظروف معينة. و بدون هذه الظروف، لا تكون رأسمال، شأنها شأن الذهب الذي ليس بحد ذاته عملة، أو السكر الذي ليس هو بسعر السكر.

في الإنتاج، لا يؤثر الناس في الطبيعة فقط، بل يؤثر بعضهم في البعض الآخر أيض، فهم لا ينتِجون إلا

بالتعاون فيما بينهم على شكل معين، من أجـل النشـــاط المشترك و تبادل النشاط فيما بينهم.

و من أجل أن ينتجو، يَدخل بعضهم مـــع بعــض فـــي صلات وعلاقات معينة، و لا يتم تأثيرهم في الطبيعـــة، أي لا يتم الإنتاج، إلا في حدود هذه الصلات و العلاقات الاجتماعية.

وتبعا لطابع وسائل لإنتاج، تختلف بالطبع هذه العلاقـــات الاجتماعية التي تقوم بين المنتِجين، و الأحــوال التـــي فيها يتبادلون النشاط و يشتركون في مجمــل الإنتـــاج. فإن اكتشاف آلة حربية جديدة هي السلاح النـــاري، قـــد أدى بالضرورة إلى تعديل كل التنظيم الداخلي للجـــيش؛ وتغيرت العلاقات التـــي يؤلـــف معهـــا الأفـــراد جيشـــا ويستطيعون فيها العمل بوصفهم جـــيش، كمـــا تغيـــرت أيضا علاقات مختلف الجيوش فيما بينها.

بالتالي، إن العلاقات الاجتماعيـــة التـــي يُنـــتج الأفـــراد بموجبه، أي علاقات الإنتاج الاجتماعية، تتغير و تتحول مع تغير وسائل الإنتاج المادية و تطـــوره، مـــع تغيـــر القوى المنتِجة و تطورهـــا. وعلاقـــات الإنتـــاج تشـــكل بمجموعها ما يسمى العلاقات الاجتماعيـــة، المجتمـــع، تشكل مجتمعا في مرحلة معينة من التطور التـــاريخي،

مجتمعا مميز، معينا. فإن المجتمع القـديم، و المجتمـع الإقطاعي، و المجتمع البرجوازي هي مجموعـات مـن علاقات الإنتاج، كل مجموعة منها تُميِّـز فـي الوقـت نفسه مرحلة خاصة مـن مراحـل تطـور الإنسـانية التاريخي.

والرأسمال يمثل أيضا علاقات إنتـاج اجتماعيـة، هـي عبارة عن علاقات إنتاج برجوازية أي علاقـات إنتـاج المجتمع البرجوازي. فإن وسـائل المعيشـة و أدوات العمل و المواد الأولية التي يتألف منها الرأسمال، ألـم تُنتَج و تُكدَّس في أحوال اجتماعية معينة، ووفقا لعلاقات اجتماعية معينة؟ ألا تُستخدم لإنتاج جديد فـي أحـوال اجتماعية معينة، و في إطار علاقات اجتماعية معينـة؟ أوَ ليس هذا الطابع الاجتماعي المعين هو الـذي يحـوّل المنتجات التي تُستخدم للإنتاج الجديـد إلـى رأسـمال؟ إن الرأسمال لا يتألف فقط من وسائل المعيشة و أدوات العمل والمواد الأولية، لا يتألف فقـط مـن المنتجـات المادية؛ إنما يتألف أيضا من القـيم التبادليـة. فجميـع المنتجات التي يتألف منها هي بضائع. فليس الرأسـمال إذن مجرد مجموعة من المنتجات المادية، إنما هو أيضا مجموعة من البضائع، من القيم التبادلية، من المقـادير الاجتماعية.

إن الرأسمال يبقى هو نفسه، سواء استبدلنا القطن بالصوف، والرز بالقمح، و السفن البخارية بالسكك الحديدية، شرط أن يكون القطن، للرز، للسفن البخارية –جسد الرأسمال –القيمة التبادلية نفسه، السعر نفسه الذي للصوف و القمح و السكك الحديدية التي كان مجسدا فيها سابقا. إن جسد الرأسمال قد يتغير على الدوام دون أن يطرأ على الرأسمال أي تغير.

ولكن إذا كان كل رأسمال عبارة عن مجموعة من البضائع أي من القيم التبادلية، فإن كل مجموعة من البضائع، من القيم التبادلية، ليست رأسمالا. إن كل مجموعة من القيم التبادلية هي قيمة تبادلية. وكل قيمة تبادلية هي مجموعة من القيم التبادلية. مثل، إن بيتا يساوي ١٠٠٠ مارك هو قيمة تبادلية قدرها ١٠٠٠ مارك. و صفحة من ورق تساوي بفينيغا هي مجموعة من القيم التبادلية قدرها ١٠٠/١٠٠ من البفينيغ. إن المنتجات التي يمكن مبادلتها بمنتجات أخرى هي بضائع، و النسبة المعينة التي تجري بموجبها مبادلة هذه المنتجات تشكل قيمتها التبادلية، أو، بالتعبير النقدي، سعرها. و إن حجم هذه المنتجات لا يمكن أن يغير شيئا في كونها بضاعة أو كونها قيمة

تبادلية أو كونها ذات سعر محدد. و سواء أكانت الشجرة كبيرة أم صغيرة، فإنها تبقى شجرة.
و سواء بادلنا الحديد أرطالا و أطنانا بمنتجات أخرى، فهل يغير هذا طابعه، في كونه بضاعة، قيمة تبادلية؟ إن الحديد، بوصفه بضاعة، تتفاوت قيمته و يتباين سعره تبعا لكميته.

ولكن كيف تصبح كمية معينة من البضائع، من القيم التبادلية، رأسمالا؟ إنها تصبح رأسمالا بسبب أنه، بوصفها قوة اجتماعية مستقلة، أي بوصفها قوة تابعة لقسم من المجتمع، تبقى و تنمو عن طريق مبادلتها بقوة العمل المباشرة، الحية. إن وجود طبقة لا تملك غير قدرتها على العمل هو شرط ضروري للرأسمال.

إن سيطرة العمل المكدَّس، الماضي، المتجسَّد، على العمل المباشر، الحي، هي وحدها التي تحوّل العمل المكدَّس إلى رأسمال.

إن جوهر الرأسمال، ليس في كون العمل المكدَّس وسيلة للعمل الحي من أجل تحقيق إنتاج جديد، بل في كون العمل الحي وسيلة لحفظ قيمة العمل المكدَّس التبادلية و لزيادتها.

ما الذي يجري عند التبادل بين الرأسمالي و الأجير؟

يتلقى العامل وسائل معيشة مقابل قوة عملـــه، و لكــن الرأسمالي يحصل مقابل ما قدمه من وسائل المعيشـــة، على العمل، على نشاط العامــل المنـــتج، علـــى القـــوة الخلاّقة التي بواسطتها لا يـــرد العامــل مـــا اســـتهلكه وحسب، بل يعطي أيضا العمل المكدَّس قيمة أكبـــر مـــن قيمته السابقة. إن العامل يتلقى من الرأسمالي قسما من وسائل المعيشة الموجودة .لأي غرض تفيـــده وســـائل المعيشة هذه؟ لاســـتهلاكه المباشـــر. و لكنـــي مـــا إن استهلك وسائل المعيشة، حتى تضيع إلى الأبد بالنســـبة إليّ، إلا إذا استخدمت الوقت الـــذي تـــؤمن فيـــه هـــذه الوسائل وجودي، لكي أنتج وسائل جديدة للمعيشة، لكي أخلق بعملي، خلال هذا الوقت، قيما جديدة عوضا عـــن القيم التي أزلتها باستهلاكها. و لكن أليست بالضبط هذه القوة الخلاقة النبيلة هي التـــي يتنـــازل عنهـــا العامـــل للرأسمال مقابل وسائل المعيشة التـــي يتلقاهـــا! فهـــي، بالتالي، تصبح مفقودة بالنسبة له.

لنأخذ مثلا. مزارع يعطي عامله المياوم ٥٠ بفينيغا فـــي اليوم. ومقابل هذه البفينيغات الخمسين، يشـــتغل هــذا العامل كل النهار في حقول المزارع و يؤمن لـــه علـــى هذا النحو دخلا قدره مائة بفينيـــغ .و هكـــذا لا يســـترد المزارع فقط القيم التي يترتب عليه التنازل عنها للعامل المياوم، بل يضاعفها أيضا. فقد استخدم إذن، اســـتهلك، بصورة مثمرة، منتجة، الفينيغات الخمسين التي أعطاها العامل المياوم؛ فقد اشترى بهذه البفينيغـــات الخمســـين عمل و قوة العامل المياوم اللـــذين يســـتنبتان منتجـــات زراعية ذات قيمة مضـــاعفة، و يحـــولان البفينيغـــات الخمسين إلى مائة بفينيغ. أما العامـــل الميـــاوم، فإنـــه يتلقى مقابل قوته المنتجة التي تنـــازل عـــن مفاعيلهـــا للمزارع، ٥٠ بفينيغا يبادلها بوسائل معيشة يســـتهلكها على أشكال مختلفة من الســـرعة أو الـــبطء. و هكـــذ، استُهلكت البفينيغات الخمسون بصورة مزدوجة :بصورة منتجة بالنسبة للرأسمال، إذ بودلت بقوة عمل درّت مائة بفينيغ، و بصورة غير منتجة بالنسبة للعامل، إذ بودلت بوسائل معيشة زالت إلى الأبد ولا يمكنه أن يعيد قيمتها من جديد إلا إذا كـــرر التبـــادل نفســـه مـــع المـــزارع. فالرأســـمال يفتـــرض أذن العمـــل المـــأجور، و العمـــل

المأجور، يفترض الرأسمال، فكل منهما شرط الآخر، كل منهما يخلق الآخر.

العامل في معمل للمنسوجات القطنية، أتراه لا ينـتج إلا المنسوجات القطنية؟ كل، إنه ينتج رأسمالا أيضـا. إنـه ينتج قيما تُستغل بدورها للسيطرة على عمله لكي يخلق بعمله هذا قيما جديدة.

إن الرأسمال لا يمكن له أن يتكاثر إلا إذا بـودل بقـوة العمل، إلا إذا خلق العمل المأجور. إن قوة عمل العامـل المأجور لا يمكن مبادلتها بالرأسمال، إلا إذا كانت تزيـد الرأسمال، وتعزز بالضبط تلك السيطرة التي تسـتعبدها. و هكذا فـإن تكـاثر الرأسـمال هـو بالتـالي تكـاثر البروليتاري، أي الطبقة العاملة.

ولذ، فإن مصلحة الرأسمالي و العامل واحـدة – هكـذا يزعم البرجوازيون و اقتصاديوهم. فعلا! إن العامل يهلك إذا لم يُشغّله الرأسمال. و الرأسمال يزول إذا لم يستثمر قوة العمل، و لكي يستثمره، لا بـد لـه أن يشـتريها. وبقدر ما يسرع و يتكـاثر الرأسـمال المعـد للإنتـاج، الرأسمال المنتج، و بقدر ما تزدهر الصـناعة بالتـالي، وتغتني البرجوازية، و تتحسن الأحوال، بقدر ما يحتـاج

الرأسمالي إلى مزيد من العمال، و يبيع العامل نفسه بمزيد من الأجرة.

فالشرط الضروري الذي لا غنى عنه لكي يكون العامل في وضع مقبول، إنما هو إذن نمو الرأسمال المنتج نموا سريعا قدر الإمكان. ولكن ما يعني نمو الرأسمال المنتج؟ إنه يعني نمو سيطرة العمل المكدَّس على العمل الحي، إنه يعني نمو سيطرة البرجوازية على الطبقة العاملة. فحين ينتج العمل المأجور ثروة الآخرين التي تسيطر عليه، القوة التي تعاديه، الرأسمال، فإن وسائل تشغيله (Beschäftigungsmittel)، أي وسائل معيشته، تعود من الرأسمال إليه، شرط أن يصبح، من جديد، قسما من الرأسمال، المحرك الذي يقذف بالرأسمال من جديد إلى حركة نمو متسارع.

إن الإدعاء بأن مصالح الرأسمال و مصالح العمال واحدة لا يعني في الحقيقة إلا أن الرأسمال و العمل المأجور هما طرفا علاقة واحدة يشترط فيها أحدهما الآخر كما يشترط المرابي و المبدد أحدهما الآخر. فما دام العامل المأجور عاملا مأجور، ظل مصيره رهنا

بالرأسمال. تلك هي وحدة مصالح العامل و الرأسمالي المزعومة.

فحين ينمو الرأسمال، يتضخم حجم العمل المأجور، ويزداد عدد العمال المأجورين، أي بكلمة، تمتد سيطرة الرأسمال و تشمل عددا أكبر من الأفراد .و لنفترض أحسن الأحوال: حين ينمو الرأسمال المنتج، يزداد الطلب على العمل، وبالتالي يتصاعد سعر العمل، الأجرة.

مهما يكن البيت، أي بيت، صغير، فهو يلبي كل ما يُتطلب اجتماعيا من البيت، ما دامت البيوت المجاورة صغيرة أيضا. و لكن ما إن يرتفع قصر منيف إلى جانب البيت الصغير، حتى ينحط البيت الصغير إلى مرتبة كوخ حقير .و إذ ذاك يغدو البيت الصغير الدليل على أن صاحبه لا يمكن له أن يكون متطلب، أو أنه لا يمكن أن يكون له غير متطلبات متواضعة جدا. و يمكن للبيت الصغير أن يكبر قدر ما يشاء في مجرى تطور الحضارة، و لكن، إذا كبر القصر المجاور بالسرعة نفسها أو بمقاييس أكبر، فإن ساكن البيت الصغير نسبيا سيشعر بتزايد عسره، بتعاظم استيائه، بالضيق بين جدران بيته الأربعة.

إن زيادة الأجرة زيادة محسوسة لحد ما تفترض نمـــوا سريعا في الرأسمال المنـــتج. و النمـــو الســـريع فـــي الرأسمال المنتج يفضي إلى نمـــو الثـــروة، و التـــرف، والحاجات و المسرات الاجتماعيـــة بالســـرعة نفســـها. وهكذ، إن تكن المسرات في متناول العامل قـــد ازدادت، إلا أن الارتياح الاجتماعي الذي تبعثه في نفسه قد خف، بالقياس إلى تزايد مسرات الرأسمالي التي ليســـت فـــي متناول العامل، و بالقياس إلى مستوى تطور المجتمـــع بوجه عام. فإن حاجاتنا و مســـراتنا إنمـــا تنبـــع مـــن المجتمع، و نحن لا نقيسها بالأغراض التي تلبيهـــا بـــل نقيسها بمقاييس اجتماعية. حاجاتنا ومســـراتنا تتســـم بطابع اجتماعي و لذا فإنها نسبية.

و الأجرة لا تحددها فقط على وجه العموم كمية البضائع التي أستطيع الحصول عليها بالمقابل. إنما تنطوي على شتى العلاقات.

أول، إن ما يتلقاه العامل مقابل قوة عمله، إنما هو مبلغ معين من النقد. تُرى، هل أن الأجرة لا يحددها إلا هـــذا السعر نقدا؟

في القرن السادس عشر، ازداد المتـداوَل مـن الـذهب والفضة في أوروبا إثر اكتشاف مناجم في أمريكا أغنى وأسهل للاستثمار.

ومن جراء ذلك، هبطت قيمة الذهب و الفضة بالقيـاس إلى سائر البضائع. و استمر العمـال يتقاضـون القـدر نفسه من الفضة النقدية مقابل قوة عملهم. لقد ظل سعر عملهم نقدا كما كان عليه، و لكن أجرتهم هبطت رغـم ذلك إذ أمسوا يتلقون مقدارا أقل من البضـائع الأخـرى مقابل الكمية نفسها من الفضة. و كان هذا من العوامـل التي يسرت تنامي الرأسمال و نهوض البرجوازية فـي القرن السادس عشر.

لنأخذ حالة أخرى. في شتاء ١٨٤٧، ازدادت أسعار أهم وسائل المعيشة، الخبـز و اللحـم و الزبـدة و الجبنـة وغيره، زيادة كبيرة، بسبب من سوء الموسم. لنفترض أن العمال ظلوا يتقاضون المبلغ نفسه من النقد مقابـل قوة عملهم. ألم تنخفض أجرتهم في هذه الحال؟ أجـل. فمقابل المبلغ نفسه من النقد، أمسوا يتلقون قـدرا أقـل من الخبز و اللحم، الخ.. و قد هبطـت أجـرتهم، لا لأن قيمة الفضة قد هبطت، بل لأن قيمة وسائل المعيشة قد ازدادت.

لنفترض أخيرا أن سعر العمل نقدا ظل على حالــه دون تغير، بينما هبطت أسعار جميــع المنتجــات الزراعيــة والسلع الصناعية بسبب مــن اســتخدام آلات جديــدة، وموسم وافر، الخ.. فمقابل المبلغ نفســه مــن النقــد، أصبح بإمكان العمال أن يشتروا قدرا أكبــر مــن شــتى البضائع. و هكذا ازدادت أجرتهم، لأن قيمتها نقــدا لــم تتغير.

وعليه فإن سعر العمل نقــد، أي الأجــرة الاســمية، لا ينطبق على الأجرة الفعلية، أي على مقدار البضائع الذي يُعطَى فعلا مقابل الأجرة. فحين نتحــدث عــن ارتفــاع الأجرة أو هبوطه، يجب علينا بالتــالي ألا نأخــذ بعــين الاعتبار مجرد سعر العمل نقد، مجرد الأجرة الاســمية فقط.

ولكن لا الأجرة الاسمية، أي مبلغ النقد الذي يبيع العامل نفسه مقابله من الرأسمالي، و لا الأجــرة الفعليــة، أي مقدار البضائع الذي يستطيع شراءه بهذا المبلغ النقدي، يســتنفذان العلاقــات التــي تنطــوي عليهــا الأجــرة. فالأجرة إنما تحددها أيضا بالدرجة الأولى نســبتها مــع كسب الرأسمالي، مع ربح الرأسمالي، و بهــذا المعنــى تسمّى الأجرة المقارنة، النسبية.

إن الأجرة الفعلية تعبر عن سعر العمل بالنسبة لسعر سائر البضائع، بينما الأجرة النسبية تعبّر عن حصة العمل المباشر في القيمة الجديدة التي خلقها بالنسبة للحصة التي تعود منها إلى العمل المكدَّس أي الرأسمال.

القوانين العامة التي تحدد ارتفاع و هبوط الأجرة و الربح

قلنا أعلاه في الصفحة ١٤: "فالأجرة ليست إذن حصة العامل في البضاعة التي أنتجها. إن الأجرة هي قسم من بضاعة موجودة سلفا يشتري به الرأسمالي كمية معينة من قوة عمل منتجة". ولكن هذه الأجرة إنما ينبغي أن يستردها الرأسمالي من جديد من الثمن الذي يبيع به المنتوج الذي صنعه العامل، ينبغي أن يستردها بصورة يبقى له معها أيضا بوجه عام فائض عن نفقات الإنتاج التي قدمه، ربح. إن سعر مبيع البضاعة التي ينتجها العامل ينقسم بالنسبة للرأسمالي إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول، بدل ثمن المواد الأولية التي قدمها و كذلك بدل استهلاك الآلات و لأدوات و سائر وسائل العمل التي قدمها؛ القسم الثاني، بدل الأجرة التي قدمها؛ القسم الثالث، الفائض، ربح الرأسمالي. فبينما القسم الأول ليس إلا بدلا لقيم كانت موجودة في السابق، فمن الواضح أن بدل الأجرة و كذلك الفائض – ربح الرأسمالي يؤخذان بكليتهما من القيمة الجديدة التي أوجدها عمل العامل و أضيفت إلى قيمة المواد الأولية.

وبهذا المعنى نستطيع أن نعتبر الأجرة و الربح على السواء، حين نقارنهما مع، حصتين من منتوالعامل.

وحتى إذا ظلت الأجرة الفعلية كما هي عليه، بل حتى إذا ازدادت، فإن الأجرة النسبية قد تهبط .لنفترض مثلا أن جميع وسائل المعيشة قد هبطت أسعارها مقدار الثلثين، بينما لم تهبط الأجرة اليومية إلا مقدار الثلث، أي أنها هبطت مثلا من ٣ ماركات إلى ماركين. فمع أن العامل يستطيع الآن أن يشتري بالماركين كمية من البضائع أكبر مما كان يشتريه بالماركات الثلاثة، فإن أجرته قد هبطت مع ذلك بالنسبة لربح الرأسمالي. فإن ربح الرأسمالي (الصناعي مثلا) قد ازداد مقدار مارك واحد، أي أنه ينبغي على العامل أن ينتج كمية أكبر مما مضى من القيم التبادلية، لقاء كمية أقل من القيم التبادلية التي يدفعها له الرأسمالي. و هكذا ازدادت حصة الرأسمال بالنسبة لحصة العمل و اشتد التفاوت أيضا وأيضا في توزيع الثروة الاجتماعية بين الرأسمال و العمل. إن الرأسمالي يسيطر بالقدر نفسه من الرأسمال على قدر أكبر من العمل. و قد تعاظمت سيطرة الطبقة الرأسمالية على الطبقة العاملة، و تردّى وضع العامل الاجتماعي وهبط درجة أخرى بالنسبة لوضع الرأسمالي.

فما هو إذن القانون العام الذي يحدد هبوط و ارتفاع الأجرة و الربح في علاقتهما المتبادلة؟

إن علاقتهما متناسبة عكسا .فإن حصة الرأسمال، الربح، ترتفع بقدر ما تهبط حصة العمل، الأجرة اليومية، و العكس بالعكس.

إن الربح يرتفع بقدر ما تهبط الأجرة، و يهبط بقدر ما ترتفع الأجرة.

قد يعترض معترض و يقول أن الرأسمالي يستطيع الحصول على ربح من مبادلة منتجاته مبادلة رابحة مع رأسماليين آخرين، أو من تزايد الطلب على بضاعته من جراء افتتاح أسواق جديدة، أو أيضا من ازدياد الحاجات مؤقتا في الأسواق القديمة، الخ.؛ وأن ربح الرأسمالي يمكن له إذن أن يزداد على حساب رأسماليين آخرين، بصرف النظر عن ارتفاع الأجرة أو هبوطه، بصرف النظر عن القيمة التبادلية لقوة العمل؛ أو أن ربح الرأسمالي يمكن له أيضا أن يزداد من جراء تحسين أدوات العمل و تطبيق أساليب جديدة في استخدام قوى الطبيعة، الخ..

ينبغي الإقرار بادئ الأمر أن النتيجة تظل واحدة كما هي رغم التوصل إليها بالطريق المعاكس. و الحقيقة أن الربح قد ازداد لا لأن الأجرة قد هبطت، و لكن الأجرة هبطت لأن الربح قد ازداد. فإن الرأسمالي قد اشترى بالقدر نفسه من عمل الغير قدرا أكبر من القيم التبادلية دون أن يدفع ثمنا أرفع للعمل؛ أي، بالتالي، إن ثمن العمل هبط بالنسبة للربح الصافي الذي يدرّه للرأسمالي. وفضلا عن ذلك، لنذكر بأن متوسط سعر كل بضاعة أو النسبة التي تبادل بموجبها مقابل بضائع أخرى، إنما تحدده نفقات إنتاج هذه البضاعة، رغم تقلبات أسعار البضائع.

ولذا تتعادل بالضرورة الخداعات المتبادلة في داخل الطبقة الرأسمالية. و تحسين الآلات و تطبيق أساليب جديدة في استخدام قوى الطبيعة في الإنتاج، يتيحان، في وقت معين من العمل، وبالقدر نفسه من العمل والرأسمال، خلق قدر أكبر من المنتجات، و لكنهما لا يخلقان إطلاقا قدرا أكبر من القيم التبادلية .فإذا كنتُ أستطيع، بفضل استخدام المغزل الآلي، أن أسلّم في مدى ساعة قدرا من الخيطان يزيد ١٠٠ بالمئة عما قبل اختراع المغزل الآلي، مثلا ١٠٠ رطل بدلا من ٥٠، فإني لا أتلقّى، بصورة وسطية و خلال فترة طويلة نسبي، مقابل الـ١٠٠ رطل قدرا من البضائع يزيد عما

كنت أتلقّاه مقابل ٥٠ رطل، لأن نفقات الإنتاج قد هبطت ٥٠ بالمائة أو لأني أستطيع أن أسلم بالنفقات نفسها ضعف الإنتاج.

أخير، مهما كانت النسبة التي تتقاسم بموجبها طبقة الرأسماليين، البرجوازية، الربح الصافي من الإنتاج، إما في بلد، و إما في السوق العالمية بكليته، فإن المبلغ الإجمالي لهذا الربح الصافي ليس، على كل حال، سوى المبلغ الذي أضافه العمل المباشر، بالإجمال، إلى العمل المكدَّس. و هكذ، فإن هذا المبلغ الإجمالي يزداد تبعا للنسبة التي يزيد بها العمل الرأسمال، أي تبعا للنسبة التي يزداد بموجبها الربح بالمقارنة مع الأجرة.

مصالح الرأسمال و مصالح العمل المأجور متضادة تماما

و هكذا نرى، حتى إذا بقينا داخل حدود العلاقـات بـين الرأسـمال والعمـل المـأجور، أن مصـالح الرأسـمال ومصالح العمل المأجور متضادة تماما.

إن نموا سريعا في الرأسمال يوازي نموا سـريعا فـي الربح. و الربح لا يمكنه أن ينمو بسرعة إلا إذا هـبط سعر العمل، الأجرة النسبية، بالسرعة نفسها. إن الأجرة النسبية قد تهبط حتى و لو ارتفعت الأجرة الفعلية فـي الوقت نفسه مع الأجرة الاسمية، مع قيمة العمـل نقـد، ولكن شرط ألاّ ترتفع الأجرة الفعلية بنفس النسبة التـي يرتفع بها الربح. فإذا ارتفعت الأجـرة ٥ بالمئـة فـي مراحل الانتعاش و ارتفع الربح ٣٠ بالمئة، فإن الأجرة النسبية لا تزداد، بل تهبط.

وعليه إذا ازداد دخل العامل مع نمو الرأسمال بسـرعة، فإن الهـوة الاجتماعيـة التـي تفصـل بـين العامـل والرأسمالي تتسع في الوقت نفسه، كما يتعاظم بالتـالي

سلطان الرأسمال على العمل و تتفاقم تبعية العمل إزاء الرأسمال.

فالقول إن للعامل مصلحة في نمو الرأسمال بسرعة، إنما يعني في الواقع أنه كلما زاد العامل بسرعة ثروة الآخرين، كلما ازدادت الفتائت التي يلتقطها عن المائدة؛ و كلما أمكن تشغيل عدد أكبر من العمال و كلما أمكن توليد عدد أكبر من العمال، كلما أمكن زيادة جيش الأرقاء في تبعية الرأسمال.

لقد لاحظنا إذن:

إن الظروف الأكثر ملاءمة للطبقة العاملة، نمو الرأسمال بأسرع ما يمكن، لا يقضي على التناقض بين مصالح العمال و مصالح البرجوازيين، مصالح الرأسماليين، مهما كان التحسين الذي يُدخله في حياة العامل المادية. فالربح و الأجرة هم، من بعد كما من قبل، في علاقة متناسبة عكسا.

فحين ينمو الرأسمال بسرعة، فإن الأجرة قد تنمو، ولكن ربح الرأسمالي ينمو بما لا يقاس من السرعة. إن حياة العامل المادية تتحسن، و لكن على حساب وضعه

الاجتماعي. فالهوة الاجتماعية التي تفصله عن الرأسمالي تزداد اتساعا.

أخيرا:

إن القول بأن الظرف الأنسب للعمل المأجور إنما هو نمو الرأسمال المنتج بأسرع ما يمكن، يعني في الواقع أنه كلما زادت الطبقة العاملة و أنمت القوة المعادية له، ثروة الآخرين التي تسيطر على الطبقة العاملة، كلما تحسنت الأحوال التي يُسمح لها لها فيها من جديد بالعمل على زيادة الثروة البرجوازية، على تعزيز سلطان الرأسمال، راضية بأن تصنع بنفسها السلاسل الذهبية التي تجرها بها البرجوازية في ذيلها. نمو الرأسمال المنتج و زيادة الأجرة، تُرى، هل هما حقا وثيقا الارتباط لا تنفصم عراهما كما يزعم الاقتصاديون البرجوازيون؟ ينبغي لنا ألاّ نصدق مزاعمهم. بل إنه لا يمكننا أن نصدقهم بتاتا حين يقولون أنه بقدر ما يسمن الرأسمال، بقدر ما يسمن عبده. إن البرجوازية بالغة الفطنة و الحنكة، فهي تحسب و تجيد الحساب و لا تقلّد السيد الإقطاعي في غروره و أوهامه إذ يتباهى ببريق لباس خدمه. إن شروط حياة البرجوازية إنما تُكرهها على الحساب.

ولـــذا لا بـــد أن نـــدرس هـــذا الأمـــر عـــن كثـــب:
ما هو تـــأثير نمـــو الرأســـمال المنـــتج فـــي الأجـــرة؟
حين ينمو الرأسمال المنتج للمجتمع البرجوازي بكليته،
فذلك يعني أنه حـــدث بالنتيجـــة تكـــدس عمـــل أعـــمّ.
فالرأسماليون يزدادون عددا و الرساميل تزداد حجمـــا.
وزيادة الرساميل تعزز المزاحمـــة بـــين الرأســـماليين.
وتنامي مقادير الرساميل يتيح سوق جيوش أضخم مـــن
العمال إلى ميدان المعركة الصناعية، مع أعتدة قتاليـــة
أقوى و أكبر.

إن الرأسمالي لا يستطيع إزاحة الآخر و الاستيلاء على
رأسماله إلا إذا باع بأسعار أرخص، و لكي يســـتطيع أن
يبيع بأسعار أرخص دون أن يحل به الخراب، عليه أن
ينتج بكلفة أقل، أي أن يزيد إنتاجية العمل قدر الإمكان.
و لكن إنتاجية العمل تزداد على الأخص من جراء زيادة
تقسيم العمل، من جراء إشاعة الآلات على نطاق أوسع
فأوسع و تحسينها على الدوام. فبقدر ما يـــزداد جـــيش
العمال الذين يُقسَّم العمل بينهم، و تشـــاع الآلات علـــى
نطاق أوسع، بقدر ما تنخفض نفقـــات الإنتـــاج أســـرع
نسبي، و يغدو العمل أوفر مردودا. و لـــذا تقـــوم بـــين
الرأسماليين مباراة متنوعة المظاهر لزيادة تقسيم العمل

و إشاعة الآلات و لاستثمار هذين العنصرين على أكبر نطاق ممكن.

ولكن إذا استطاع رأسمالي، بفضل تقسيم العمل على نطاق أوسع، واستخدام الآلات الجديدة و تحسينه، واستغلال قوى الطبيعة على وجه أفيد و على نطاق أكبر، إذا استطاع هذا الرأسمالي أن يصنع بالقدر نفسه من العمل أو من العمل المكدس قدرا من المنتجات، من البضائع، أكبر مما يصنعه مزاحموه؛ إذا استطاع مثلا أن ينتج مترا كاملا من القماش في فترة معينة من الوقت بينما ينتج مزاحموه نصف متر من القماش نفسه في الفترة ذاته، فما عساه أن يفعل؟ إنه يستطيع أن يبيع نصف المتر من القماش بالسعر السابق في السوق. و لكن تلك لن تكون الوسيلة لإزاحة أخصامه و زيادة تصريفه. و الحال، بقدر ما يتسع إنتاجه، تتعاظم بالنسبة له الحاجة إلى التصريف. والحقيقة أن وسائل الإنتاج الأقوى والأغلى التي أوجدها تتيح له أن يبيع بضاعته بأسعار أرخص، و لكنها تكرهه في الوقت نفسه على بيع مزيد من البضائع، على الاستيلاء على سوق لبضائعه أكبر بما لا يقاس. و هكذا فإن صاحبنا الرأسمالي هذا سيبيع نصف المتر من القماش بسعر أرخص مما يبيع مزاحموه. ولكن هذا الرأسمالي لن يبيع المتر الكامل من القماش

بنفس الثمن الذي يبيع به مزاحموه نصف المتر، رغم أن إنتاج المتر بكامله لا يكلفه أكثر مما يكلف مزاحميه إنتاج نصف المتر. و إل، فإنه لن يحصل على أي ربح زائد و لن يسترد بالمقابل إلا نفقات إنتاجه. فإذا ازداد دخله في هذه الحال، فلأنه وظّف و شغّل رأسمالا أكبر لا لكونه استحصل من رأسماله أكثر مما يستحصل الرأسماليون الآخرون. ثم إنه يبلغ الهدف الذي ينشده لمجرد أن يبيع بضاعته بسعر يقل بعض الأجزاء من مئة جزء من سعر مزاحميه. و هكذا يزيحهم من السوق، أو ينتزع منهم على الأقل قسما من تصريفهم، إذ يبيع بأسعار أدنى من أسعارهم. و أخير، لنذكّر أن السعر الجاري هو دائما أكبر أو أقل من نفقات الإنتاج، حسبما يتم بيع البضاعة في فصل يلائم الصناعة أو لا يلائمها .وحسبما يكون سعر متر القماش في السوق أكبر أو أقل من نفقات إنتاجه السابقة العادية، فإن الرأسمالي الذي استخدم وسائل إنتاج جديدة أفيد، سيبيع بأسعار تزيد على نفقات إنتاجه الفعلية بنسب مئوية مختلفة.

ولكن امتياز صاحبنا الرأسمالي لا يدوم طويلا؛ فإن الرأسماليين المنافسين الآخرين يستخدمون الآلات نفسها و تقسيم العمل نفسه، و على النطاق نفسه أو على نطاق أوسع، و هذا التحسين ينتشر و يعمّ حتى

يهبط ثمن القماش لا إلى ما دون نفقات إنتاجه السابقة و حسب، بل أيضا دون نفقات إنتاجه الجديدة. وهكذا يجد الرأسماليون أنفسهم بعضهم إزاء بعض، في ذات الوضع الذي كانوا فيه قبل تطبيق وسائل الإنتاج الجديدة، و إذا كانوا يستطيعون بهذه الوسائل أن يسلموا ضعف الإنتاج بالثمن السابق نفسه، إلا أنهم مكرهون الآن على بيع ضعف إنتاجهم بسعر أدنى من السعر السابق. و إذ تبلغ نفقات الإنتاج هذا المستوى الجديد، تتجدد اللعبة: زيادة تقسيم العمل، زيادة عدد الآلات، اتساع نطاق استخدام تقسيم العمل، و الآلات. والمزاحمة تفضي من جديد إلى رد الفعل ذاته ضد هذه النتيجة.

أثر المنافسة الرأسمالية على الطبقة الرأسمالية و الطبقة الوسطى و الطبقة العاملة

وهكذا نرى كيف يتغير على الدوام أسلوب الإنتاج ووسائل الإنتاج بشكل ثوري؛ كيف يؤول تقسيم العمل بالضرورة إلى تقسيم العمل على نطاق أوسع، واستخدام الآلات إلى استخدام الآلات على نطاق أكبر، و الإنتاج على نطاق ضخم إلى الإنتاج على نطاق أضخم. ذلك هو القانون الذي يقذف على الدوام بالإنتاج البرجوازي خارج طريقه السابقة، و يُكره الرأسمال دائما على أن يشدد أيضا وأيضا قوى العمل المنتجة وذلك لأنه قد شددها من قبل، القانون الذي لا يدع للرأسمال أي فرصة للراحة و ما ينفك يهمس في أذنه: إلى الأمام! إلى الأمام! و ما هذا القانون إلا القانون الذي يجعل بالضرورة سعر بضاعة ما مساويا لنفقات إنتاجه، و ذلك ضمن حدود تقلبات التجارة من فترة إلى فترة.

و مهما بلغت وسائل الإنتاج التي يضعها الرأسمالي قيد العمل، من الضخامة والقوة، فإن المزاحمة لا تلبث أن تعمم وسائل الإنتاج هذه، و متى تعممت، فإن النتيجة الوحيدة للمردود الأكبر لرأسماله هي أنه يصبح مضطرا الآن أن يسلّم، لقاء الثمن نفسه، منتجات تزيد عشر مرات، أو عشرين، أو مئة مرة عما في السابق. و لكن، بما أنه ينبغي له أن يصرف الآن قدرا من المنتجات ربما يزيد ألف مرة لكي يعوض بقدر أكبر من المنتجات المصرفة عن انخفاض سعر البيع، وبما أن بيع مقادير أكبر من البضائع غدا الآن ضروريا له لا من أجل مزيد من الكسب وحسب، بل أيضا من أجل استعادة نفقات الإنتاج – إذ إن أدوات الإنتاج نفسه، كما سبق و رأين، يزداد سعرها أكثر فأكثر – و بما أن هذا البيع بكميات كبيرة أصبح الآن مسألة حيوية لا بالنسبة لهذا الرأسمالي و حسب، بل بالنسبة أيضا لمنافسيه، فإن النضال السابق يشتد عنفا بقدر ما تصبح وسائل الإنتاج المخترعة أكثر فعالية. و هكذا ما ينفك تقسيم العمل واستخدام الآلات يتطوران في نطاق أوسع بما لا حد له.

فمهما تعاظمت إذن قوة وسائل الإنتاج المستخدمة، فإن المزاحمة تحاول أن تنتزع من الرأسمال الثمار الذهبية الناجمة عن هذه القوة بتخفيض سعر البضاعة إلى مستوى نفقات إنتاجه، جاعلة بالتالي من ترخيص الإنتاج

و تسليم مقادير أكبر فأكبر من المنتجات مقابل مجموعة الأسعار السابقة، قانونا إلزامي، وهذا بقدر ما تظهر إمكانية الإنتاج بنفقات أقل، أي إمكانية إنتاج قدر أكبر من المنتجات بواسطة القدر نفسه من العمل. و هذا إذن لا يكسب الرأسمالي، بجهوده، سوى واجب تقديم مزيد من الإنتاج في الوقت نفسه من العمل، أي أنه، بكلمة، لا يكسب إلا شروطا أصعب لزيادة قيمة رأسماله. و بما أن المزاحمة تلاحق الرأسمالي على الدوام بواسطة قانون نفقات الإنتاج، و بما أن كل سلاح يشحذه ضد أخصامه يعود ضده بالذات، فهو يحاول أبدا أن يتغلب على المزاحمة بأن يستعيض بلا توقف عن الآلات القديمة والطرائق القديمة لتقسيم العمل بالآلات و الطرائق الجديدة التي هي أكثر كلفة و لكنها ترخص الإنتاج، و لا ينتظر حتى تجعل المزاحمة من هذه الآلات و الطرائق الجديدة آلات و طرائق قديمة ولّى عهدها.

فإذا تصورنا الآن هذه الحركة المحمومة في السوق العالمية بأسره، أدركنا كيف يؤدي نمو الرأسمال و تكدسه و تمركزه إلى تقسيم في العمل يجري بصورة لا انقطاع فيه، بصورة يغير فيها نفسه بنفسه، و على نطاق يزداد اتساعا على الدوام، و إلى استخدام الآلات الجديدة وتحسين الآلات القديمة.

و لكن كيف تؤثر هذه الظروف الملازمة لنمو الرأسمال المنتج، في تحديد الأجرة؟

إن تقسيم العمل على نطاق أكبر يتيح للعامــل الواحــد أن يقوم بعمل ٥ عمال، و ١٠، و ٢٠؛ فيزيد المزاحمـــة إذن بين العمال ٥ مرات، و ١٠، و ٢٠ مــرة .إن العمـــال لا يتزاحمون فقط بأن يبيع بعضهم نفسه بأسعار أرخص من البعض الآخر؛ إنما يتزاحمون أيضا لأن عاملا واحدا يقوم بعمل ٥ عمال، و ١٠ و ٢٠، وتقسيم العمل الذي أدخلــه الرأسمال و لا يزال يوسعه على الدوام هو الــذي يكــره العمال على هذا النوع من المزاحمة فيما بينهم.

وفضلا عن ذلك، فإن العمل يغدو بسيطا بقدر مـــا يـــزداد تقسيم العمل.

و لا يبقى لمهارة العامل الخاصة أيـــة قيمـــة. فالعامــل يتحول إلى قوة منتجة بسيطة، رتيبة، إلى قوة لا يُتطلـــب منها أية كفاءة جسدية أو فكرية ممتازة.

و يغدو عمله في مقدور الجميع. و لذا يضغط المزاحمون على العمل من كل الجهات. ثم لنتذكر بأنه بقدر ما يكــون

العمل بسيطا و سهلا تعلمه، و بقدر ما تقل نفقات الإنتاج لاستيعابه، بقدر ما تهبط الأجرة، لأن الأجرة إنما تحـددها نفقات الإنتاج، شأنها شأن سعر أية بضاعة أخرى.

فبقدر ما يصبح العمل، إذن، أقل لذة و أشد تنفير، بقدر ما تزداد المزاحمة و تهبط الأجـرة. فيسـعى العامـل إلـى الاحتفاظ بمجمل أجرته و ذلك بالعمل أكثر مما مضى، إمـا بالعمل ساعات أكثر، وإما بإنتاج قدر أكبر فـي السـاعة نفسها. فهو إذن بدافع البؤس يزيد أيضـا و أيضـا مـن مفاعيل تقسيم العمل المشؤومة. و النتيجة هي أنه كلمـا اشتغل أكثر، كلما تقاضى أجرة أقل، و ذلك لمجـرد أنـه، بقدر ما يكثر عمله، بقدر ما يزاحم رفاقـه فـي العمـل، ويجعل منهم مزاحمين له يبيعون أنفسهم بشـروط سـيئة كشروطه، ولأنه، في آخر المطاف، يزاحم نفسه بنفسـه، يزاحم نفسه بوصفه عضوا من أعضاء الطبقة العاملة.

والآلات تحدث المفاعيل نفسها على نطاق أكبـر، إذ أنهـا تستعيض عن العمال الماهرين بعمال غير ماهرين، و عن الرجال بالنساء، وعن الراشـدين بالأحـداث، و إذ أنـه، لمجرد ظهوره، تلقى العمال اليدويين بالجملة إلى الشارع، و إذ أنه، في مجرى تطويرها و تحسينها و إتقانه، تطـرد العمال فئات كاملة .لقد رسمنا أعلاه لوحة عاجلة للحـرب الصناعية بين الرأسماليين؛ إن هذه الحرب تتميز بميـزة خاصة، و هي أن المعارك فيها إنما تُكسَب عـن طريـق

تقليل جيش العمال أكثر مما تكسب عن طريــق زيادتــه. فالقادة، الرأسماليون، يتنافسون لمعرفة من يســتطيع أن يسرّح أكبر عدد من جنود الصناعة.

صحيح أن الاقتصاديين يزعمون أن العمال الذين تجعلهــم الآلات في عداد الفائضين، يجــدون عمــلا فــي فــروع صناعية جديدة، ولكنهم لا يجرؤون على التأكيد مباشــرة أن هؤلاء العمال الذين سُرِّحوا يجدون عملا فــي فــروع عمل جديد. فالوقائع تصرخ عاليا ضد هذا الكذب. و حقــا نقول أنهم يؤكدون فقط أنه ستتوافر وسائل شغل جديــدة لأقسام أخرى من الطبقة العاملة، مثــل، لقســم الأجيــال الفتية من العمال، الذين كان على وشــك أن يــدخل فــي الفرع الصناعي المتلاشي. و ذلك، طبع، عزاء كبير، كمــا يزعم، للعمال المقذوف بهم إلى الشارع. فلن يعدم السادة الرأسماليون لحمــا و دمــا طــازجين للاســتثمار، و "دع الموتى يــدفنون موتــاهم". ذلــك حقــا عــزاء يعــزّي البرجوازيين أنفسهم به أكثر مما هو عزاء للعمــال. فلــو قضت الآلات على كل طبقة الأجراء، فأية كارثــة رهيبــة تحل بالرأسمال، إذ أنه، بدون عمل مأجور، يكف عــن أن يكون رأسمالا! ولكن، لنفترض أن العمال الذين طــردتهم الآلات مباشرة من العمل، و كل قسم الجيل الجديــد الــذي كان على وشك أن يدخل هذا الفرع من العمــل، يجــدون عملا جديدا. فهل يُظن أنهم سيتقاضون عن هــذا العمــل

الجديد الأجرة نفسها التي كانوا يتقاضـونها عـن العمـل الذي فقـدوه؟ إن هـذا الظـن ليناـقض كـل القـوانين الاقتصادية. و لقد رأينا كيف أن الصناعة العصرية تسعى دائما إلى الاستعاضة عن العمل المعقـد، الأعلـى، بعمـل أبسط، أدنى.فكيف تستطيع إذن فئة من العمال قذفت بهـا الآلات خارج فرع صناعي معين، إن تجد ملجأ لهـا فـي فرع صناعي آخر إلا إذا دُفِعَ لها أجـر أقـل، أسـوأ؟لقد استُشهد على سبيل الاستثناء بالعمال الذين يشتغلون فـي صنع الآلات بالذات. و قيل: طالما أن الصـناعة تتطلـب وتستهلك مزيدا من الآلات، فلا بد لـلآلات بالضـرورة أن تزداد عدد، و أن يزداد بالتالي صنع الآلات، و كـذلك إذن عدد العمال العاملين في صنع الآلات، و العمال العـاملون في هذا الفرع الصناعي هم عمـال أخصـائيون، و حتـى متعلمون. و لكن هذا القول الذي كان قبـل عـام ١٨٤٠ نصف صحيح فقط، قد فقد مذ ذاك كل قيمـة، إذ أن الآلات قد استخدمت، بصورة أعمّ فأعمّ، في صنع الآلات كما في إنتاج الخيطان القطنية، و أن العمال العاملين في مصـانع الآلات لم يبق بوسعهم أن يضطلعو، بجانب الآلات المتقنة الراقية، إلا بدور آلات بدائية للغاية.

ولكن، ألا يشغل المصنع، بدلا عن الرجل الـذي طردتـه الآلة، ربما ثلاثة أطفال و امرأة واحدة! و الحال، ألم يكـن من الواجب أن تكفي أجرة الرجل لإعاشة ثلاثـة أطفـال

والزوجة؟ ألم يكن يجب أن يكفي الحد الأدنى من الأجـرة لإعالة الجنس و تناسله؟ فما تعني إذن هذه الطريقة فـي التعبير التي يحبها البرجوازيون؟ إنها لا تعني غير الأمـر التالي: إن أربع حياتات عمالية، بدلا عن حيـاة عماليـة واحدة، تفني الآن لكي تعيل أسرة عمالية واحدة.

لنوجز: بقدر ما ينمو الرأسمال المنتج، بقدر مـا يتسـع تقسيم العمل و استخدام الآلات. و بقدر ما يتسـع تقسـيم العمل و استخدام الآلات، بقدر ما تنتشر المزاحمـة بـين العمال، و بقدر ما تهبط أجورهم.

و نضيف أيضا أن الطبقة العاملة إنما تنضم إلى صـفوفها جماعات من فئات أعلى في المجتمع، جماعات من صغار الصناعيين وصغار أصحاب الريع، ممـن لـيس عنـدهم مخرج آخر إلا رفع أيديهم إلى جانب أيدي العمال. و هكذا فإن غابات الأيدي التي ترفع طلبا للعمل تتكاثف أكثر بينما الأيدي ذاتها تزداد نحولا وهزالا.

وبديهي تماما أن الصناعي الصغير لا يستطيع الصمود في حرب من شروطها الأولى الإنتاج على نطاق يتعاظم علـى الدوام، أي أن يكون الصناعي بالضبط صناعيا ضـخما لا صناعيا صغيرا.

وليس ثمة حاجة إلى مزيد من الشرح إن فائدة الرأسمال تنخفض بقدر ما ينمو الرأسمال، بقدر ما يزداد حجمه وعدده، وأنه لا يبقى بالتالي في وسع صاحب الريع الصغير أن يعيش من ريعه، فيضطر للجوء إلى الصناعة، أي أنه ينضم إلى صفوف صغار الصناعيين، و على هذا النحو، يزيد عدد المرشحين للانتقال إلى صفوف البروليتاريا.

وأخير، بقدر ما تكره حركة التطور الموصوفة أعلاه الرأسماليين على استثمار وسائل الإنتاج الجبارة القائمة واستغلالها على نطاق متسع أبد، و على تحريك جميع نوابض التسليف من أجل تحقيق هذا الغرض، بقدر ما تزداد الزلازل الصناعية التي لا يحافظ العالم التجاري على نفسه فيها إلا إذا ضحى على مذبح شياطين الجحيم بقسم من الثروة و من المنتجات و حتى من القوى المنتجة – أي بقدر ما تزداد الأزمات. و هذه الأزمات تتقارب أكثر فأكثر و تشتد عنف، لأن السوق العالمية ما تنفك تضيق بقدر ما ينمو مقدار المنتجات و تنمو بالتالي الحاجة إلى أسواق موسعة، و لأن الأسواق الجديدة التي يمكن استثمارها تقلّ يوما بعد يوم، إذ أن كل أزمة سابقة تفتح أمام التجارة العالمية أسواقا جديدة أو أسواقا لم تستثمرها التجارة حتى ذاك إلا بصورة سطحية.

ولكن الرأسمال لا يعيش من العمل و حسب. فهو كالسيد البربري من مالكي الأرقاء يجتذب إلى قبره جثث أرقائه، وهم جماهير العمال الذين يهلكون خلال الأزمات.

و هكذا نرى أنه، حين ينمو الرأسمال بسرعة، تنمو المزاحمة بين العمال بصورة أسرع بما لا حد له، أي أنه بقدر ما يسرع الرأسمال في نموه، بقدر ما تنخفض بمقادير أكبر نسبيا أبواب الرزق، و سائل معيشة الطبقة العاملة؛ و مع ذلك فإن نمو الرأسمال بسرعة هو الشرط الأنسب للعمل المأجور.

كتبه ماركس على أساس المحاضرات التي ألقاها من ١٤ إلى ٣٠ ديسمبر) كانون الأول) ١٨٤٧ نشر لأول مرة في جريدة "Neue Rheinische Zeitung"، الأعداد 264–267 و ٢٦٩؛ ٥–٨ و ١١ أبريل (نيسان) ١٨٤٩ و بكراس خاص مع مقدمة بقلم فريدريك انجلس و بتحريره، في برلين عام ١٨٩١.

